

13N L

بسم الله الرحمن الرحيم
قلت الحمد لله جعل الله مخاطبا تنبيهها على القرب ولان اللان في حال الحمد
ان لا يخطا الحمد او لا يخطا كرم الله بها ثم تحمد واسبغها من وجه
تقديم الحمد على الجود وان كان المقام كونه مقام الحمد يقضي تقديمه ويصح
ان يكون التقديم للتقديم والشرف وان يكون التاكيد للاختصاص
المستفاد من كلمة السلام اذ تقدم الجود ايضا في الاختصاص **والمنتهى**
من من عليه وما يقال من ان المنتهى منزلة اقوله في ولا تطلبوا
صدقا تكلم بالحق والاذي مدح فبان المنتهى عند هومنة المنتمين
المنعم عليه وايضا الخطاب مخصوص بغير الله تعالى ويدل عليه قوله تعالى
يؤمنون عليكم ان اسلموا قولا لا تنهوا على اسلاككم بل الله من عليكم
ان هدكم لليمان وعلى نبينا **العبادة والخبرة** **قلت** جهنا
في التقديم على الطريقة السابقة بعبارة تعظيما لانه وفادة للخصاص
مع بعض النكاح السابقة هناك ولو اردف المنص العقولة على
المنه عليه السلام بالعقولة على الله عليهم التحية والسلام كما هو واجب
سائر المحققين لكان اولى **اذا قلت** بكلام تام خبري **ان قلت**

الكتاب جميع كونه وهو مستحق الدقة
المستقيمة بدقة الفكر وامكان الفكر
وسميت المستقيمة بدقة النظر
وامكان الفكر كونه لا زماما فكلمة
يقال لك في الارض اذ حارب فيها
حقا ارضها منفس

منه راند اذا قلت النظر بالبصرة القلب
منك لازم اذا قلت النظر الادفع

ان كنت ناظرا باي وجه كان **فيطلب** منك **الحجة** اي حجة
النظر ان لم تكن معلومة للطالب لانها لو كانت معلومة فطلبها
لا يلقي بحال المناظر من حيث هو مناظر لان غرضه اظهار العيوب
تدبر او مدعيها وهو من نصب نفسه لاثبات الحكم اما بدليها او بالنبذة
فالدليل اي فيطلب منك الدليل على تلك الدعوى وذلك اذ كان المطر
نظريا غير معلوم اذ لو كان بدليا او نظريا معلوما فلا يطلب الدليل
اذ الدليل هو المركب من قضيتين المتساوي الى مجهول نظري فلابد ان يخط
حرفنا ايضا ان يلاحظ من مرقا فافاد هذا التعريف اولى من التعريف
المشهور وهو ما يلزم من العلم به العلم بشي اخر **ولا يمنع النقل**
الا **بما اذا** **المنع** في عرفهم **طلب** **الدليل** **مقدمة** اي مقدمة الدليل
والدليل الذي كانت جزء منه ليس هو الدليل الذي يطلب على تلك
المقدمة وهو ط وان كان ظاهر العبارة يؤهم ذلك والمراد بالمقدمة
جهنا عينا قيل هي ما يتوقف عليه حجة الدليل سواء كان جزء منه
اولا وارا عرفت حقيقة المنع **فالعلم** انه ان لم يذكر في العقل دليل فظاهر
انه لا يتوجه عليه المنع وان ذكر فيه الدليل فهو انما هو على طريقة الحكاية
فلا يتحقق به الموجدة لانه على منقول عن الغير والناظر من حيث
هو ناظر ليس بمشترط حجة بل هذا ليس بدليها بالنسبة اليه في تلك
الحقيقة حتى يمنع من جاريها على مقتضى عرفهم والناقل ان التزم
حجته هذا الدليل المنقول او قام دليل اخر اسر على ما نقله صاحب
مسند لاح فينبذ عليه ما يتوجه عليه هذا هو الكلام في تطبيق الدليل
او حين الامتناع وجب الامتناع
على انه لا يمنع المدي فهو ان المدي في حجة هو مدي ليس بمقدمة

منه راند اذا قلت النظر بالبصرة القلب
منك لازم اذا قلت النظر الادفع

قوله تدبر او مدعيها وهو من نصب نفسه لاثبات الحكم اما بدليها او بالنبذة
لانها الباء مشقة على اقدم الناحية على الفعل فان كانا باعا على عليه شيوخ
الامر من معانيد عليه غائبة ككوا واحد منها على حدة وان كان كل واحد
منها على حدة كذلك يلزم توارد العلقتين المستقلتين على معلول واحد
هذا خلف وان كان واحد منهما فقط تركت فهو العلة الغائية
لا غير ومنه علم ضعف القول يجوز ان يقدحها منفس

١٧
بني طه بن يحيى ارحمه ورضي الله عنه
كون بن طه بن يحيى ارحمه ورضي الله عنه

ويعلم اننا نواجه الخصم ان عدم
جريان النقض والمعارضة على انظر
وجرد الدعوي في غاية الظهور حيث
لا يحتاج الى اكثر فضلا عن البينة
بختلف عدم جريان المنع بل قد يقع
في النوع المشهور برسالة الادارة
بحججائه فيها فافترض غير متناه
الاصطلاح في حقوق التخليد ينظر
انتماءه بالمقدمة ويعلم ان
ما يتعلق بالنقل والمدي من طلب
الحجج والادلة ليس مما يدق هذا معنى فنهج

والمستطوف صنع اعداءهم هذا الما يكون ان تكون
كلوا في بيده لانهم ذكروا في يومه ان كلوا في بيده
كلوا فان لم يكن هذا كيف فعلوا الى ان لم يكن

من على انظر
ملاود حيث
البيضاء
بن قد مرع
الاداب
بر معناه
في الناس
ان
من هلك

اعلم ان النطر اذا كان حاكمة بفاد بغير منها
على القيدين يكونان مقدودة في بدني اخر منها
كذلك وقد اذا كان حاكمة بفاد مجموعها من حيث
هو مجموع وغير حاكم بفاد واحد منها على القيدين
لجواز ان يكون مقدودة في واحدة منها كذلك فظهر
ان الكلام انقسم الى ثلثين والثلث ان يجمع
مع القسم الاول فيجب على النطر ان يكون
يجمع ان ان ينظر على الاولين ليجوز ان يكون ناقصا
نقصا اجماليا ايضا وان لا يكون ناقصا ولانها
فثبتت الواسطة بين المجموعات الثلث باعتبار
القسم الاول ايضا وانت تعلم ان الواسطة ليست
الساكنة في الاول وكذلك ان يقيد القسمان الاولان
بقيده فقط فكون الاولان المذكوران واسطة
بين الاقسام الثلث الا ان يقال ان حالها يعلم من
حالة المذكور وحلت على النطر ستة عشر

بأنه غصب لأن المعلق ما دام معلقا يكون التعليل حقه ليعلم حقيقة
والدليل أو بطلانه وليس كذلك هناك إلا مطابقة ذلك مردود
بأنه لو تم ذلك على أن النقض غصب بل المعارضة أيضا وهو جوهري
فهو جوهري وعلى الثاني أن يكون لها نقضا جازيا أو تفصيلا
ولا تدفع السند بالمنع والابطال إلا إذا كان مساويا للمنع
يدفع بالابطال اعلم أن المعلق على سند المنع على وجهين الأول على سبيل
المنع وهو لا يقيد سواء كان السند مساويا له أو لا لأن منع المنع
وخاصة لا يوجب إثبات المقدمة الممنوعة التي يجب على المعلق
عند منع المنع والثاني على سبيل النفي بالبرهان والتبني وهو أنما يقيد
إذا كان السند مساويا له بحيث يلزم من دفع السند دفعه وهذا
التفصيل عتقنا الدفع في كلام المصنوع أولا وخصصنا ثانيا بالابطال وعلمنا
أن يخصص الدفع بالابطال في كلام المصنوع كما هو الظاهر ويكون المنع والابطال
السند إذا كان مساويا فانه يبطل كمن يكون الكلام على السند
على سبيل المنع مشروكا بالكيفية في المنع على هذا التوجيه وانت خبير بأن
بحر والمبادئ لا يستلزم أن يكون السند بحيث يلزم من انتفاء
انتفاء المنع أو عدم انتفاكه كل منهما عن الآخر كقوله في بيان أن لم يفتق
اللزوم بينهما وهو موضح لا يكون دفع السند مساويا على إطلاقه
مفيدا مع أنهم يقولون كذلك وإن كان عبارة المصنوع قابلة للتوجيه
فما فهم فإن قيل السند على ما ناقشه وهو ما يذكره في السند بالمنع بزم المنع
وأن لم يذكر مفيدا في الواقع فيجوز أن يكون اعم فيفيد دفعه كما سوي
فلما جرح دفع السند في المساوي قلنا عدم دفع السند اعم على تقدير

على تقدير جواز لا لأنه يلزم من دفع المنع كما هو اخص حتى يرد
ما ذكره ثم لم لا السند لو كان اعم لكان مجاهدا للمقدمة الممنوعة تحقيقا
لمعنى المصنوع فإذا ابرطاله رغب بالمعلق أن ينظر بسبب مقدمته كما يبطل
منها السائل تأمل **بالتخلف** ففقيه ما فيه أو نقض أي الدليل ومنها
يحول على ظاهره **بالتخلف** أي تخلف الحكم عن الدليل ومنها سنده المشهور
وهو أن النقض لا يخص بالتخلف المذكور بل هو عبارة عن منع الدليل
بأن يقال إن هذا الدليل غير صحيح أما تخلف الحكم المذكور عنه ولا يستلزمه
فدرا على أي وجه كان من الخصومات **أو عود** أي الدليل ولو فسر
عاده المذهب على ما قيل لا يخلو سياقه الكلام أيضا المعارضة ظاهرة في
الدليل دون المذهب **ببطلان الخلاف** أي يدل على خلاف ما يدعيه دليل المعلق
ونقيضه سواء كان دليل المعارض عين دليل المعلق الأول كما في المقاطعات
العامّة الورود فيسمى قلنا إذا كان صورته كصورته فيسمى معارضة
بالمثل أو لا معارضة بالغير كما كان السائل مستدلا فيها **في الصورتين**
أي النقض والمعارضة **صرت مانعا** أي سائلا يعني أن الممثل
الأول في صورتين يصير سائلا فكأن السائل هناك تلك المناصب
كذلك الممثل الأول في كل واحدة من هاتين الصورتين تلك المناصب
وما يقال من أن المعارضة لا تعارض فامر غير معتد به ويمكن أن تحمل المانعا
في عبارة المصنوع على المناقض وهو أن لا الأولي وأعلم أن ترتيب المنع
على ما ذكره المحقق الرازي في المحاكمات هو أن النقض مقدم على المناقضة
وهي على المعارضة فلو قدم المصنوع النقض على المناقضة لوافق الوضع
الطبع وأيضا المنع الثلاثة تجري في التبيينات أيضا كما لا يخفى على من له

تتبع فالقوله هنا انما لا تنفاه بالاصل او لجعله عزم **مباحة بان**
تقول الظاهر انه متعلق بقوله في صدر الرسالة اذا قلت بكلام الى اخذ
وهذا شروع في تغيير جميع ما سبق **الله** في متكلم بكلام اوتي وهو لا يتبع
في وجوده عدمه **ناقلا عن المقاتل** صمد الظاهر انه اسم كتاب لكنه ليس هو
الاسم بل لانه للتحقق التفتت اناي والمصن مقدم عليه فان طلب العقل
خلف المقاتل صمد او مدعيه **بالبطلان** **الله** حقيقة الى ذاته
في بعض الشيخ اسند اليه اي الى ذاته قال السنن في واحد **وكلم الله**
موسى **تكميلا** هذا بيان اسفاده الى ذاته فيه ان هذا اللفظ على تقدير
تمامه يدل على ان الكلام هو صفة ثابتة له في واما ان كان موجودا في نفسه
بوجوده غير مسبوق بالعدم فلا احتمال ان يكون كالقدم الداعي والواجب
الداعي ولا يلزم من كون الشيء صفة شئ وثباته له كونه موجودا وثباتا
في نفسه مطلقا عن ان يكون في الازل لا يلزم ان يكون للواجب في صفات
موجودة ازلية من ان يخصص به الله ليس كذلك عملا ونظرا فان
قيل المدي ليس الا ان الكلام صفة ثابتة له لا وجوده في نفسه ليس
كما هو في المدي فان في السجدة قلنا جميع يقولون بوجود الكلام ويعتدونه
من الصفات القديمة وويلهم هو هذا على ان كونه ثابتا له في الازل ايضا
لا يلزم من ذلك في نفسه ما فيه وفيه ما فيه **فيمنع الجواز** بان يقال لا يتم
انه اسند الى ذاته حقيقة لم لا يجوز ان يرد ان حاق الكلام على سبيل
الجواز سواء كان في النسبة او في الطرف **فيمنع بالاصل** **تقريره** ان الحقيقة
الاصول والحق فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة وانما الدليل على ان زعم
انه اراد غير الحق الماصلي او **ينقض بالخلق** بان يقال انه اسند الخلق

7
اسند الخلق الى ذاته كالكلام حيث قال الله تعالى خلق سبع سموات الاله
فيوجد الدليل الاول على ان الكلام صفة ازلية في الخلق ارضاعا انه امر
اضافي اذ هو عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور ونحو ذلك الحكم على الدليل
والله ان يقول **ففيما الله** **القدرة الى المقدور** والقدرة
صفة ازلية تؤثر في المقدور ان عند تعلقها بها **فيمنع مستقلا** **بانه**
حقيق بان يقال لا يتم انه اضافية لم لا يجوز ان يكون صفة حقيقة
كالقدرة او بعبارة **بانه** **تأدية الحروف** **الحادثة** **تقريره** ان يقال
ان دليلكم وان دل على ان الكلام صفة ازلية قائمة بذاته فيكون عندنا
ما يدل على انه ليس كذلك وهو ان الكلام مركب من الحروف الحادثة
وكل ما كان كذلك لا يكون ثابتا في الازل وقد علم من هذا التقدير ما في عبارة
المصن من المسألة اذ الكلام ليس تأدية الحروف بل هو مركب
من الحروف كما ذكر وهو المراد ويؤيده قوله **فيمنع بان يقال** **لا نسلم**
ان الكلام مركب من الحروف **وسند هذا** **قوله** **ان الكلام في الفناء**
وانما جعل الكلام على الفناء **دليلا** **الكلام الاول** بالمعنى الغير المشهور
الذي قال به القائلون بان الله متكلم والقائلان بالمعنى المشهور
ولما كانت هذه المسئلة من غوامض علم الكلام وما هو في حرمها
على سبيل التمهيد وكان تفضيلها غير مناسب لهذه الرسالة اقتصرنا على
تقرير ما فيها ولم نورد اماراتنا عليها معذرة به لكنه نورد مسئلة مشهورة
متعلقة بجهتنا هذا فان حجة قريش للبهديين وهي ان المعارضة في المتكلم
كالقضاء في الدليل بان يقال ان دليلكم لو كان بجميع مقدماته صحيحا لما
صدق نقض مدلوله كمن عندنا دليل يثبت على صدقه فلا يكون صحيحا

لما صدق نقض مدلوله لكن عندنا دليل يدل على صدقه فلا يكون صحيحا
 فخ يكون محض المعارضة نقضا اجماليا لانها تدل على ان دليل المعارض لا يستحق
 ان يستدل به على المطلوب ووجه التحقير بالمعارضة في الدلائل العقلية
 لانها ملزومات بالنسبة الى مدلولاتها بخلاف الادلة العقلية
 اذ هي امارات على تحقق المدلول ولا يلزم من تحقق امارات على تحقق ذلك
 ان يثبت هذا ما قالوه في بيان هذه المسئلة وانت خبير بان ما ذكره
 في بيان كون المعارضة في قوة النقض انما يدل على ان كل دليل معارض
 يمكن ان ينقض له ذلك لا يكفي في كونها في قوة اذمالة الاستلزام وهذا
 انما هي شيا لا يقتضي كونها في قوة وما ذكره في وجه التحقير انما يتم اذ
 كل دليل عقلي يقيني وكل دليل عقلي ظاهري وكلتا المقدمتين غير واقعة واما
 الضرر معتبر في مطلق الدليل المستناول كما فليكون العقلي ملزوما للعقلي
 غير ملزم وبالجمله ليس على ما ينبغي ونختتم الكلام على هذا المقدر بليالي
 الى الملا واليد المبرج والهاب واعلم ان الحواشي المنسوبة الى المحقق
 الشريف قدس سره لهذه الرسالة كما لا حظنا في نسخ مقدمه وحدث
 بعضنا سبقه ولم يبق اعتناوي عليه بالم التزم نقلها بالمررت الكلام
 على وجه الاخطاء ووقع بعض تقريراتنا موافقا لغير قدس سره
 وبعضها غير موافق له فتأمل وانصف فان وجدت حقا
 فابقيته والا فاحسبه فان الله لا يرفع اجره شيئا

تمت هذه الرسالة الشريفة مشهورة
 لمولانا حفي قوه باغي التمام زنا الحق
 حقا وارزقنا اتباعه
 وارنا الباطل بالحق وارزقنا
 اجتنابه لانك على كل شيء
 قدير ولا ياجابه
 جدير

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد والمسته وعلني بنيت الصلوة والحيية **ابعد**
 اذا قلت بكلام ان كنت ناقلا فيطلب الحق او مدعيها فالدليل
 ولا يمنع النقل والمدي التا جازا اذ المنع طالب الدليل على مقدمته
 فاذا اشتغلت به من غير او مع السند ولا يدفع السند الا اذا كان
 مساويا او نوقض بالتحذف او عورض بدليل الخلف في الصور
 حرت مانعا بان نقول انك ستكلم بكلام انني ناقلا من المقاصد
 او مدعيها بدليل سند الكلام حقيقة الى ذاته وكلم الله موسى بكلاما
 فيمنع بجواز الجواز فيندفع بالاصل او ينقض بالخلق فقيلا انه اضافة
 القدرة الى المقدور فيمنع بانه حقيقي او يعارض
 بانه ناذية الحروف الحادثة فيمنع بان
 يقال ان الكلام مركب من الحروف
 ان الكلام ليس القواد

وانما جدد الكلام
 على القواد
 وليلا
 ٣

نرا اذا قلت بكلام الناقل فيه بثوت القول
 اذا قلنا العالم حادث بثوت القول فيه الناقل
 والمنقول هو العالم حادث

لعل ان القارئ على اعدى

تص
عن تسعة خرها

يشقى للمباحث ان تجتنب

عن مقال مجمل ونقصي الخلل

قبح الابحاز والاطناب بل

ثم دخلوا قلوب افهام المرام

واحد من لغوا غريباً في الكلام

لا تفرض الذي لا يدخل

فقد بحث في مقال فاقبلوا
ليس فحاشك رفع صوت في المقال

لا تباحث بالمهيب المجتنب

لا تخف صنف خضم قد ختم

مؤلفه

مؤلفه

١

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على انعام الخطاب والصدقة على رسول الله المبعوث لظهور
 الصواب وعلى الامامة المشايخين تكملة الادب **وقد** فائدة
 فائدة بحجاب بل زائدة لا تدخل في الحساب على الشيخ المشهورين
 اولى الجواب للرسالة الشريفة الوضعية في الاداب لتنفذ عن
 وجه مقاصده الغائب وتشرح ما افاده السراج المحقق والاشاد
 الملقى في فوائده الكتاب تذكره للجواب وتبصرة للطلاب
 والله الموفق واليه المآب **قوله** لك الحمد لله على ان مشهور ان
 احدهما لغوي والآخر في كل منهما محتمل وهذا على كلا التقديرين اما
 ان يراد الحق المبني للفاعلة والحق المبني للمفعول او الحق بالمصدر
 ان يراد ههنا ما يطلق عليه لفظ الحمد ليعلم كل ولام التعريف بحتم
 ان يكون المستوفى وان يكون للجنس وان يكون للعدد الخارجي
 اشارة الى الفرق الثلاثة ولام انما يحتمل ان يكون لاختصاص
 الصفات بالموصوف وان يكون لاختصاص المتعلق بالمتعلق

بالمتعلق فهناك اثنان واربعون احتمالا حاصلة من ضرب الثلاثة
 في اثنين اولا وضرب الثلاثة في السبعة ثانيا وضرب الاثنين في احد
 وعشرين ثالثا فليست امل **قوله** تنبيهها على القرب فائدة هذا التنبيه
 اشارة الى ان هذا الحمد قد وقع على الوجه اللاتقي اذ اللاتقي حال
 الحامدان يلاحظ الجود وقربا على قياس ما ذكره في النكتة الثانية
 فان قلت فلي يدرج هذه النكتة الى النكتة الثانية فلا تحسن
 التقابل بينهما بل الظان يحسن قوله ولان اللاتقي حال الحامد
 علة للتنبيه المذكور بشرط العطف قلت حامدا للنكتة الاولى
 التنبيه على كون الحمد المذكور واقعا على الوجه اللاتقي وحامدا للنكتة
 الثانية انما للتنبيه على ان اللاتقي حال الحامدان يلاحظ الجود وحافرا
 ومثلهما كما كونه على خلاف هذا الحمد على وجه يقتضي التبيين بلفظ
 الخطاب وعلى كلا التقديرين بينهما ما دون بعيد الا ان مدارا لكل
 على مقدمة واحدة وهي ان اللاتقي حال الحامدان يلاحظ الجود وحافرا
 ومثلهما ويحتمل ان يكون فائدة التنبيه اشتغال الكلام على رعاية
 صفة السميع وهو الاشارة الى قوله او شعر من غير ذكره وذلك
 لان التنبيه على القرب اشارة الى محض قوله في ونحن اقرب
 اليه من جبل النوري وما ذكره في الحاشية ههنا يحتمل ان يكون اشارة
 الى هذه الفائدة ويحتمل ان يكون بيانا للقرب الذي وقع التنبيه
 عليه ويحتمل ان يكون اشارة الى قوله الاذن الشيخ في اضافة القرب
 الى الله ولا يخفى انه يمكن جعل النكتة الثانية ايضا راجعة الى رعاية
 صفة السميع كونهما اشارة الى محض الحديث الذي اوردته في



حاشيتها ووج حاضر النكتين ان اختيار الخطاب لما فيه من التنبيه
على القريب ينجح الى الابد ولما فيه من التنبيه على الحضور والمناسبة تليق
الى الحديث **واعلم** انه يمكن ان يقال اختيار الخطاب لرعاية صفة الاستغراب
او الالطاف بناء على انه كما ذكر في التسمية بطريق الغيبة او براءة
الاستعمال لان المنع هنا بيان طريق المنفعة وموارد المناظرة
على الخطاب كما لا يخفى **قوله** او لا الى اخره في ذات الاطلاق بحال الحمد ملاحظة
المجود حاضرا ومثلا هذا في ان الحمد لا قبل الشروع فيه ولو سلم فلا يتم
التقريب لان الحق توجب اختيار الخطاب في الثناء والحمد ويكاد نفعه بان
المواد بقوله او لا قبل الفراغ من الحمد اي في وقت الحمد ولا يخفى ان الحديث
الذي اورد في الحاشية ههنا انما يلازم هذا المعنى نعم لو ترك قوله او لا
وقوله لم يحكمه لكان احفظ واظهر لكن لا ينظم في قوله واستبان منه
وانما قال في الحاشية كما يلازمه ولم يقل كما يدل عليه لان الحديث المذكور
انما يستدعي ان يلاحظ المجود كانه مسمى هذا لان بلا خط حاضر بحيث
يستحق الخطاب على انه يجوز ان يكون الحق من الحديث بيان من حسن
في عرف الشيخ لا بيان احسان كل عبادة وتكميلها فذكر **قوله**
واستبان منه في ذاته ان كون الاطلاق بحال الحمد ان يلاحظ المجود
او لا حاضرا ومثلا هذا لا يقتضي تقديم قوله كانه سواء كان قوله او لا
تقدم قبل الشروع منه لان قوله كانه من الحمد فتقدمه لا يستلزم كون
قبل الشروع في الحمد حتى يختار التقديم لا على ذلك وتاخره لا ينافي كون
المناسبة قبل الفراغ من الحمد حتى تركه لاجله ويكاد نفعه في التقديم
بان تقديم قوله كانه على مفهوم الحمد الصادق على فواده بدل على انه



انه ملاحظة المجود حاضرا ومثلا هذا ينبغي ان يكون مقدمة على الحمد
في جميع المواد وان لم يكن قوله كانه مقدما على هذا المبدأ يقال ان مفهوم
الحمد كونه صادقا على مجموع قوله كانه الحمد كونه على ما لا يخفى
على المجموع والثاني خبر عنه كانه خبر عن المجموع على ما لا يخفى **قوله** كونه مقام
الحمد قبل الحمد مجموع قوله كانه الحمد لا مجرد لفظ الحمد فاما مقام لا يقتضي تقديم
لفظ الحمد على قوله كانه واجب منه بان هذا المجموع فرد لمفهوم الحمد
ولا يخفى ان مقام الفرد يقتضي كثرة الاتهام بهن ان ما يصدق عليه
وان كانا متساويين في الجارية لذلك الفرد **قوله** الله اعلم والاشرف
ويحتمل ان يكونا كائنة واحدة على ان يكون تارة الشرف عطفية تارة
ويحتمل ان يكونا كائنتين الا انهما جميعا بينهما في الذكرين على تقديرهما في الحق
كانهما كائنة واحدة وانما تقدم ان التقديم وجوها اخر مثل التشويق
الى المسند اليه لانه اهتم خصوصا في هذا المقام ورعاية صفة الاستغراب
الى غير ذلك ومنها ما اورد في الحاشية من ان الحمد كالنسبة
بين الحمد والمجود فيبدا خبرها واما صلتها ان الحمد ومقدم
على الحمد بالطبع فقدم عليه بالوضع لانه في الوضع الطبع وانما قال بالنسبة
لان الحمد ان كان بالجين فهو من مقوله الكيف وان كان بالاركان
فهو من مقوله الفعل وان كان بالثبوت فذلك لو كان الحمد انما في عبارة
عن الحق المصدر في اعني الكلام بما يدل على التوطيع واما لو كان عبارة
عن نفس الكلام لخصه فهو من مقوله الكيفية ليعاونه من الجين
ان الكيف ليس بسمة فعل او فعل وان كان النسبة للمفهوم الى المقولات
السبع كانه نسبة بين الفعل والمفعول والمجود ليس بمفعول الحمد الفعل حتى يكون

هذا الجواب نسبة بينه وبين الحامد كبر الحمد مطلقا بمنزلة النسبة بينهما المكونة
 من بوقف حصوله على نحو انهما في نفس الامر **الامر** من كماله اللام وهي اما
 لام التعريف سواء كان الاستفراق او الجنس على ما خرج به المحقق المتفاني
 وتبع السيد السند في الاستفراق واما لام الملك واما كلاهما والكل منطوق
 فيه اما الاول فلان لام الاستفراق والجنس انما يدعى ان كل واحد من
 الحمد ثابت لله عز وجل بغير لام على وجه ذلك فيه جازان يتعلق به واحد
 بشخصين اللهم الا ان يرد كل واحد من افاده المتفانية بالذات
 او بالاعتبار ويحل الكلام على الاول وعاد واما الثاني والثالث فلان
 لام الملك انما وضعت للاختصاص بمعنى الارتباط كما بين في موضع
 الاختصاص بمعنى الحصر والكلام فيه لانه المستفاد من تقديم اللفظ
 الخبر ولا يعتمد على هذا قال في الحاشية ما حاصله ان هذا معنى على ما خرج به
 السيد السند في بعض تعاريفه من ان لامي الملك والجنس يدلان
 على اختصاص الحمد بغير ان يتم ثم والا فلا وفيه نظر اما الاول فلان البناء
 المذكور لا حاجة اليه مع افادة لام الاستفراق للاختصاص المعنى عند
 التعريف على ما تقر في كونه واما ثانيا فلان لام الملك كما في الالف على
 الاختصاص المعنى عند عدم على قول السيد السند سواء كان لام التعريف
 ههنا للاستفراق او للجنس او للتعريف ولم يكره انما انتمض للام الجنس في كل
 قدس سره فلانه اراد ان يبين ان اختصاص كل حمد بغيره كما يستفاد
 من لام الاستفراق يستفاد من لام الجنس مع لام الملك ايضا وهذا الحق
 غير مذكور في هذا المقام اللهم الا ان يقال المقصود من ذكره مقدمة
 الحق لبيان حكم لام الملك لكنه اراد ان يقرر كلامه قدس سره على ما

على ما وقع في محله بعينه من غير تعريف فيه فذكر لام الجنس ايضا
قوله بغير الاختصاص فيه ان افادة التقديم للاختصاص مطلقا
 ويستلزم كونه فاكيدا للاختصاص المستفاد من لام الملك اذ المؤكدة
 لا بد ان يكون شاخرا عن المؤكدة في افادة المعنى وكون افادته اياه
 بعد افادة اللام ثم اذ الظاهر معية الافادتين وان كان نفس اللام
 مذكورة قبل التقديم اللهم الا ان يقال اللام في قوله كذا يدل على ان
 الذي وضعت له مجرد اختصاص متعلقه الذي هو غير الخطاب
 واما تقديم المسند على المسند اليه فلا يدعى الاختصاص الا بعد ذكرها
 بل لا يحقق الا بعد تحققها فليتأمل واعرض ايضا على الذين المذكور
 بانه انما يتم اذا كان الاختصاص المستفاد من التقديم هو الاختصاص
 المستفاد من اللام بعينه وليس كذلك لان الاختصاص المستفاد
 من اللام اختصاص الحمد بغيرها الذي هو الله سبحانه وتعالى والاختصاص
 المستفاد من التقديم هو اختصاص المسند اليه بالمسند وحاصله
 اختصاص الحمد بغيره يستلزم اختصاصه بالاختصاص بغيره ضرورة
 انه لو لم يخص بهذا الاختصاص كان اما مشتركا بينه وبين غيره
 او مختصا بغيره وعلى التقديم يلزم ان لا يكون الحمد مختصا بغيره وكذا
 اختصاصه بالاختصاص بغيره يستلزم اختصاصه بغيره وهو ظاهر وكذا
 اختصاصه بالاختصاص بغيره يستلزم اختصاصه بغيره وهو ظاهر
 المعنيين تلازم وهذا قدر كاف في التاكيد على ما لا يخفى **قوله** والمقدمة
 قبل هي تقدير المقدم ما انعم الله عليه بغير الاستفراق وقيل
 المقدم ما انعم الله عليه قبل الاستفراق بالاعتقاد بالاعتقاد في الاحسان

ان المكان المحال محال ايضا ولا شك ان اثبات المنة بالمعنى
المذكور يلازم مقام الحمد والمجد لكونه غاية الكمال **قوله** لا امتنان
المنعم عليه الامتنان والمنعة مترادفان كما ان رابيه في حاشية
كتب المراد به ههنا بقرينة المتقابل واصنافه الى المنعم عليه المعنى
الماضي للمفعول ولهذا قدرة في الحاشية لكون المنعم عليه ممتونا وفيه
ان كون المنعم عليه ممتونا يستلزم كون المنعم مائلا فلا شك ان باقي محال
الا ان يقال ان كون المنعم عليه ممتونا المعنى الوفي الذي لا يقتضي كون
المنعم مائلا وكان في قوله في الحاشية قد برأى رية اليه فذكر **قوله**
واينما الخطاب اي حكم الخطاب بخصوص بغير الله تعالى كما ان نفس الخطاب
مخصوص بغير الله تعالى وكذلك ان حكم الخطاب بمعنى الحكم الشرعي كالوجوب والحرمة
وغيره كما هو مخرج الامويين وقد اجيب عن الاعتراض بوجه اخر كما ان
اليه في الحاشية وهو ان المدة موم المنة عند هو المنة التي يكون الغرض
منها ترويج المنعم عليه وكيفية لا المنة التي يكون الغرض منها تنبيه
المنعم عليه على تقوى في الكفران فلا اشكال في ثبات مطلق المنة له
قوله تعظيم الله الخهرا ما راجع الى النبي صلى الله عليه وسلم واما الى الله تعالى
الاول اولى لان تعظيم الله تعالى هو تعظيم الله تعالى في بعض النكات السابقة
وانما تركت تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم اعتمادا على المقابلة الى التعظيم
لما فيه من القرب اولاه جعل التعظيم والشرف لكمة واحدة على ما سبق
وانت تعلم ان رعاية السامع بين اداء الصلوة والحمد ايضا يصلح لان
يجعل لكمة التقدير المسند على المسند اليه ههنا **قوله** وافادة لكمة
هذه الكلام بذكر ان لام التعريف لا يفيد الاختصاص حيث لم يقل ناكدا

نأكدا للاختصاص كما قال في المحل ان تأخر افادة التقديم للاختصاص من
افادة لام التعريف اياه غير ظاهرة بخلاف تأخرها عن افادة لام الملك
في قوله لك كما يستلزم ولا يخفى ان الاختصاص ههنا يقع ان يكون
حقيقيا لو كانت اللام في الصلوة والحنية للبعد الجاهلي اي الصلوة
والحنية الكاملتان واما لو كانت للجنس فهو اضافي بالمقياس الى
الكفار والافعال بخصائص الرحمة والسلامة بالبنى غير مناسب تاما
يقال من الله لو كانت اضافية بترك العهد الى ربي فالاختصاص
اضافي ولو كانت للاستواء فهو حقيقي على ما تقر من ان الصلوة
لا يجوز بغير الانبياء وهم فعليه **قوله** بعض النكات اشارة
الى التعظيم والشرف بالنسبة الى الله تعالى لا استعمال المسند ههنا ايضا
عليه تعالى ويحتمل ان يكون اشارة ايضا الى خلاصة قوله الملائكة محال
الحامدان بلا حظ الحمد او لا يعنى ان الملائكة محال المصلي ان يلاحظ
المصلي عليه او لا المسند لكونه مشتقاً على النبي صلى الله عليه وسلم يستحق التقديم
ولكن ان نقول خلاصة ذلك ان الملائكة محال العابد ان يلاحظ
المعبود او لا ولا شك ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عبادة لله تعالى المسند
لاستتمامه على الله تعالى سبحانه يستحق التقديم وانت تعلم انه على
ان يقال ايضا ان الصلوة كالنسبة بين المصلي والمصلي عليه فثبت
عنه ما لا يخفى **قوله** او لورود اليازة قد يجاب عنه بان الله تعالى
على الطريق المسند اشارة الى الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة على الله
واصحابه بل على جميع المؤمنين لانه رحمة للعالمين من الله تعالى فترد
الرحمة من الله تعالى عليه ترجمين نزولها عليهم **قوله** على الله تعالى حجاب

ايضا بان يقول فلا وعي اليه واحيا به الرحمة الجليلية لكن لم
 يمتد قوله وهذا دعاء من البرية على ما عرفت فادهم **قوله**
 تام خبري اتقيد الكلام بتعيين محل المناظرة وتبينها على ان المؤخذة
 اتما توجه الي الكلام الخبري سواء كان القائل ناظرا او مدعيا اتما
 الثاني فظاهر واتما الاول فلان المنقول محتمل لا يتعلق بالمؤخذة
 كما سيأتي بل المؤخذة اتما يتعلق بنفس المنقول من جملة خبرية وما
 يقال من ان المنقول لا يخرج عن الكلام الخبري بل يعمه من الالفاظ
 مطلقا فطلب الصحة جار في الجميع فالتخصيص بالخبري غير مناسب
 فقيده ان هذا اتما يتم اذا كان قوله ناظرا بمعنى ناظرا له او مدعيا
 بمعنى او مدعيا له واتما اذا كان بمعنى ناظرا فيه او مدعيا فيه فلا يلزم
 التخصيص ولا يخرج منه مدورة من سورة النقل بل فيه تشبيه على محل المناظرة
 كما عرفت وانت تعلم ان المعنى الثاني اظهر لان المدعي لا يكون نفس
 الكلام بل معناه والمنقول قد يكون بمعنى الكلام من قطع النظر عن
 اللفظ على ان الظاهر ان مآل الكلام سر ويد بين المنقول والمدعي
 كما قال به هذا القائل المحقق ولا يخفى انه لو حمل الكلام على المعنى العام
 لم يكن السر ويد حاصرا لان من الكلام الغير الخبري ما ليس بمنقول
 ولا مدعي كالمفردات والمركبات التقيدية والاشياء الغير
 المنقولة فالتقيد احسن من وجوه نعم لو حمل المعنى الاطلاحي
 والكتفي في التقيد بقوله خبري كان اولي كما لا يخفى ثم هذا
 التقيد اتما يحتاج اليه اذا كان كلمة اذا بمعنى الكلية وكذا التقيد
 ان الواقعان في قوله فيطلب الصحة وقوله فالمدعي اتما يحتاج اليهما

اليهما اذا كان كلمة ان بمعنى الكلية واتما اذا كانت بمعنى الاشياء
 فلما حاجة الي التقيد في سائر المواضع كذا المناسب للمقام ان
 يحمل الكلام على الكلية بناء على ما صح به الشيخ في السقاء من ان
 مهمات العلوم الكلمات كما اشار اليه في الحاشية واتما جعل
 حمل الكلام على الكلية مناسب للمقام من ان ما نقله عن الشيخ
 يصح في وجوب ذلك لانه يجوز ان يكون المراد من العلوم في كلام
 الشيخ هو العلوم الكلية وايضا المراد بمهمات العلوم اجزاء العلوم
 التي وقعت حسب الظاهر مهمات ولا يخفى ان كلام المصنف هنا ليس
 من اجزاء الفن لكنه شريطة واجزاء الفن جمليات بل هو اشارة
 الي جملة هي جزء الفن كذا المناسب على كمال التقدير ان يحمل الكلية
 ليكون موافقا لما هو الملق به هنا وللعلوم الكلية **قوله** منك قد يقال
 لا حاجة الي هذه التقيد لان الواجب على الخصم في مقابلة الناقل هو
 طلب الصحة مطلقا سواء كان بوجهه بنفسه الي ما نقل عنه او بطلب
 بيان الصحة من الناقل وكذا الكلام في قوله فالمدعي ان الظاهر ان
 ان عرفت كذا فقه الكلام من الجانبين اظهر ان لا جواب على ما حققه
 بعض المحققين فالتقيد به اولي وان عرفت بالنظر بالبحر
 من الجانبين في النسبة بين الشئيات اظهر ان لا جواب كما هو
 المشهور فالتقيد ليس على ما ينبغي وذلك لان المصنف هنا يباين
 طرق المناظرة ولا يخفى ان طلب الخصم صحة انظر بنفسه وان كان
 من طرق المناظرة بالمعنى الثاني لكنه ليس منها بالمعنى الاول
 اذ لا مدافعة للكلام في تلك الصورة لانه لا يدعي عدم التقيد قوله

المسئلة قضية كلية موجبة كلية بربها كانت
 او منبهة

فيطلب الحق دون ان يقال فيطلب الصحيح او بيان الحق **قوله** ان لم يكن
معلومة في نفسه ان اراد من العلم مطلق التصديق فلان ان الصحيح لو كانت
معلومة لا يلحق طلبها بحال المناظر من حيث هو من غير ان يكون العلم
بها حقيقيا والمطلب يقيني وحي ليس طلبها غير لائق بحال المناظر
وان اراد التصديق اليقيني فالاعتقاد قاهر لانه قد يكون الطلب غير
لائق مع انتفاء اليقيني ايضا كما اذا كانت الحق معلومة بالعلم الظني
والمطلب فيها حقيقيا اللهم الا ان يقال ان العلم المناسب للطلب هو العلم
يقيني او اعتقادي او ظاهري **قوله** لا يلحق الحق بالحق لا يلحق
ولم يقل لا يلحق جواز ان يطلب الحق المعلومة للمؤمن الحق منه اظهار
الصواب وهذا لا يستلزم نقد العلة الفاعلة لكنه قد يكون مستغنى
عنه في المناظرة وايضا يجوز ان يكون طلب الحق المعلومة لتجديد العلم
بها بطرق متعددة وهذا ايضا لا ينافي في كون الموضوع اظهار الصواب
لكنه غير مناسب في مقام المناظرة وفيه نظر فانظر وهو ناد غدة وهي
ان هذا الذي انما يقتضي التقييد المذكور اذا كان المراد بطلب الحق
في كلام المص طلب الحق على وجه اللائق واما اذا كان المراد بطلب
الحق الموافقة للمناظرة سواء كان على الوجه اللائق او لا فلا يقتضي التقييد
فان قلت لانتم ان الحق لو كانت معلومة للطالب لم يكن طلبها لائقا
بحال المناظر جواز ان يكون الحق معلومة له لزم له العلم بالعلم قلت
المراد بكونها معلومة للطالب كونها معلومة له في اعتقاده سواء
كانت معلومة له في نفس الامر او لا قل ان طلب الحق المعلومة في
نفس الامر غير لائق وان لم يكن له علم بالعلم لان اللائق ان يكون

اعلم ان هذا هو

ان يكون الطلب في المناظرة بعد التوجه والاتفات الى الوجودان
والعلم بالعلم بعد التوجه والاتفات فطبي الحصول على ما قالوا **قوله**
لان عرضه الى اخره رد على ما في شرح الادب المسعودي من انه يجوز ان
يكون عرض المناظر امارا لحواسه من شئ اخر وبناء الرد على استبعاد
نقد العلة الفاعلة لانها الباعثة على اقدام الفاعل على الفعل
ونقد حجابا لمفعول الحق من هنا يستلزم توارد العلة المستقلة
على مفعول واحد شخصي ضرورة ان كل واحدة من العلة الفاعلة
مع توارد العلة مستقلة كما ان اليد في الحاشية ويرد عليه
انه ان اراد بالباعث المستقل في الباعث فلام ان تارة العلة
الفاعلة بذاتها يستلزم توارد العلة المستقلة اللهم الا ان
يقال ان المتبادر من كون الشئ عرضا ان يكون مستقلا فلا بد ان
يحمل قولهم اظهار الصواب في تعريف المناظرة على الاستقلال وايضا
نقد العلة الفاعلة انما يستلزم توارد العلة المستقلة على
مفعول واحد شخصي اذ لم يكن مفعولا للعلة الفاعلة في المفعول
الامن حيث انه علة غائية وهو ممتنع لجواز ان يكون العلة الفاعلة شرطا
ايضا متواردا انما يلزم توارد العلة المستقلة المتعارفين بالاعتبار
على مفعول واحد شخصي وهو ليس بحال والمعارض توارد العلة المستقلة
المتعارفين بان ذات عليه وهو غير لازم وكان في بعض عبارات الحاشية
اشارة الى ما ذكرناه فليدبر **قوله** او مدعى الى اخره الظاهر
ان يقول ومدعى بالاول والثاني اختراكم او لا شارة الى
الحجج بين مقدمتي المستقلين المذكورتين وما يتوهم من انها متعارفتان

بين ما بين المقتضين ليس بشئ كذا لا يخفى وان تعلم ان
 تفصيل المدي بما مضى نفسه لا يثبت الحكم سمي وان كان
 يقول من مضى نفسه ليس الحكم اما بالمدى ان كان نظريا او بالشيء
 ان كان ضروريا حقيقيا واما ما يقال من ان الظاهر تفصيله فيفيد
 مطابقة النسبة للواقع سواء كان الحكم بدليا ظاهريا او تدرجيا
 حقيقيا او نظريا فيفيد نظرا لان المبدأ من المدي ما يفيد الحكم
 المحتاج الى الدليل والتفصيل وهذا القدر كاف في تخصيص القضية
 القيمة يستلزم كون المدي اعم من الناقص ولا يحسن التقابل
 بينهما **قوله** فالمدى لا يخفى في وجهك ان قوله او مدعي
 فالمدى من قبيل المدعى على ممدى عالين مختلفين والمقدم غير
 مجروران قوله فالمدى لا يخفى في وجهك ان قوله او مدعي
 وح ليس هناك عطف بلين على اثنين بل عطف جملة على جملة
 ويؤيده كلمة الفاء في قوله فالمدى لا يخفى فالفاء فلو كان المدعى طوقا
 على الحقيقة في قوله فيطلب الصحة لم يخفى الى هذه الفاء او بكفي فالفاء اجابة
 التي في قوله فيطلب على ما لا يخفى **قوله** فلا يطلب الدليل فلا يليق
 ان يطلب الدليل كما يدعى عليه قوله ولا بد ان يلاحظ هنا ايضا من ان
 انفا ووجه ذلك اما على تقدير الاول اعني قوله كون المطلوب هو بيتا
 بالنسبة الى الطالب باعتقاده فهو ان المناظر من حيث هو مناظر
 لا يليق ان يطلب الدليل على ما لا يتربى على الدليل بالنسبة اليه واما على
 التقدير الثاني اعني قوله كون المطلوب نظريا معلوما فذلك لا
 مع انه على هذا لا يليق المطالبة فيه من المناظر من حيث هو مناظر

قد ذكر في الاختصاص الكمال من ههنا على ما هو
 هو المركب الى هذه القريفة على رأي المنطقيين واما على رأي
 الامويين فهو ما يمكن بالتوصل صحيح النظر فيه الى المطلوب خبري كما ذكر
 في الحاشية وفيه نظرات المشهور ان الدليل عند الامويين لا يكون
 الا مفردا كالمعالم بالنسبة الى وجود الصانع كالحق ان
 الدليل عند من قسم الى المفرد والمركب من المقدمات المتفرقة
 والمقدمات المرتبة الموقوفة للهبة بخلاف الدليل الذي عند
 المنطقيين فانه المقدمات المرتبة المتأخذه مع الهبة
 والتعريف المتأخرون ان يمكن تطبيقه على القول المشهور بان
 يراد من النظر فيه النظر في احواله لكنه لا ينطبق على التحقيق كما لا يخفى
 ويحكم التوجيه بان المراد من النظر فيه في نفسه اوفي احواله ان
 يكون متعلقا باحدهما والنظر لا يتعلق بنفس الدليل المنطقي
 ولا باحواله بل بخبرته الذي هو ذات المقدمات الموقوفة
 للهبة وذلك ان قول المراد بالامكان الامكان الخاص بالنظر الى
 ما وقع فيه صحيح النظر اي ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه الى المطلوب
 خبري ولا يكون وجوده وعدمه ضروريا له والدليل المنطقي كالمعالم
 على الهبة يستلزم التوصل الى المطلوب الخبري فيكون التوصل
 اليه ضروريا **قوله** من قضين انما اخذت وقضين على الغضايا
 على انهم قسموا القياس الى البسيط والمركب فذكروا في قوله
 قضيا بمعنى فوق الواحد ليتناول القسمين اشار الى ان
 التحقيق ان الدليل في الحقيقة لا مركب الا من قضين وتقسيم

كونه ام لا يجوز لا نظر في احواله بعض الحكماء الاستقلال على الدليل فيكون اصل
 الامكان عالم اكفد مجانب الوجود

الى البسيط والمركب انما هو كالمركب ونادى قالوا ان القياس المركب
 في الحقيقة اقرب من هذا الموضع فما ذكره في الحاشية فليست من **قوله**
 اولي وجه الاولوية على اننا انما نريد في الحاشيتين ههنا ان التعريف
 المشهور بحسب الظن يتفرض طردا بالمعارف بالنسبة الى معرفة ههنا بالملزومات
 بالنسبة الى لوازمها البسيطة وعكسها بالاولوية الغير البسيطة الانتاج
 وبالبرهان السد العشرة سواء كان على زعم الحق او على قيد التقليل
 بخلاف التعريف الاول ويمكن ان يحجب عن الانتفاض طردا بان المراد
 بكلمة ما هو المفهوم التعديقي او المراد بالعلم هو التعديقي كذا وكذا بعد منها
 خلاف الظن وفيه ان المقام قريب من واضحه على هذين الخصوصين على ان
 التفرض بالملزومات يندفع بوجهين آخرين احدهما ان المراد من اللزوم
 اللزوم بطريق النظر ولما نظر فيها والى الثاني ان كلمة من يدعى العلمية
 وهي ليست عللا للدارتها والحكم بان اعتبار النظر والعلمية خلاف الظن
 محل النظر وعن الانتفاض على بان المراد باللزوم اللزوم في الجملة او المراد
 بالزوم العلم بشئ اخر من العلم بالزوم العلم بشئ اخر من العلم فقط
 او مع انتفاء اخر يندفع التفرض بالاولوية الغير البسيطة
 الانتاج والمراد باللزوم اعم من ان يكون تفرض الامر او بزم المستدل
 ظاهره ووجه يندفع التفرض بالبرهان السد العشرة الا ان كل ذلك تكلف
 ونفس على انه يتجه على التوجيه الثاني دفع الانتفاض التعريف طردا
 لحدوثه على جزاء البرهان لا يخفى فانه جسيما يرد ايضا على التعريف المشهور
 ظاهره انه يدخل فيه غير المقدمات وطردا وكذا المقدمات التي يستلزم
 المطلوب بطريق الحدس والمقدمات الضمنية لفظا بامكانها

قياسها معها وايضا يخرج عند الادلة البسيطة الانتاج ايضا اذا استلزم
 شئ منها العلم بالنتيجة لجاز ان يكون النتيجة معلومة بدليل اخر الا ان
 يحل العلم بشئ اخر على الانتفاض اليه كذا خلاف **الظن واعلم** ان اولوية
 هذا التعريف انما ثبت بما ذكره من التفرض اذ لم يرد مثل هذه التفرض
 عليه دون المشهور وهو ممنوع بل يرد عليه من هذه التفرض عليه
 المشهور وهو ممنوع بل يرد عليه ظاهره انه يصدق على المركب من القضييتين
 المتحدتين على التعديق بقاؤه ما وعلى التعديق بمنا سببه المبني
 للمطلوب لتحصيل الكسب المؤدي الى مجهول تصوري او تعديقي ولا يصدق
 على القياسات الشفوية اذ ليس تكبرها للشاوي الى مجهول حقيقة
 ولا يرد شئ من ذلك على التعريف المشهور وما يرد على كلا التعريفين انهما
 لا يصدقان فيما بعد الدليل الاول من الدلالة المذكورة معا على المطلوب
 واحد والقول بان يستلزم العلم بالمطلوب بوجه اخر وهو مجهول نظري
 بذلك الوجه او طلاق الدليل عليه على سبيل التنبه غير ظاهر **قوله**
 ولا يمنع النقل يحتمل ان يكون المراد بالمنع ههنا معناه الحقيقي وحي
 يكون الجاز في قوله الجاز عبارة عن الجاز في النسبة اعني نسبة المنع
 الى النقل والمدي بقوله هذا النقل مما هو المدي عم معناه ان دليله
 ممنوع وكذا يحتمل ان يراد من المنع نسبة معناه الحقيقي ومن الجاز الجاز
 في النسبة ويجوز ان يكون المراد بالمنع استعمال لفظ المنع وحي يكون الجاز
 بمعنى الجاز في الطرف اعني لفظ المنع ففقد هذا النقل او هذا المدي
 ممنوع انه مطلوب البيان مثلا او كلاما ان راع الحق فيما بعد
 انه حل عبارة المنع على الحق الاخره ان المنع الاول اظهر ونقل ذلك

لأن من النقل باعتبار دليله ليس على ما ينبغي لأن ثبات النقل
 بالتحقق ولا دليل على كونه ثابتاً على أن انطباق الدليل المذكور على المنهج
 الأول ظاهر بطلان ولو حمل المعنى على استعمال لفظ المنهج وجعل المنهج قائم
 من أن يكون في النسبة أو في الطرف لينحصر الوجهين لكان أولى ثم الظاهر
 أن المراد من النقل معناه المصدري لا المنقول لا يتعلق به المأخوذة
 والمنهج لا حقيقة ولا ثباتاً باعتبار النقل بالمعنى المصدري كما حقيقة
 الشرح المحقق هو هذا وقد سبق في كلامه إشارة إليه على هذا جعل
 النقل بمعنى المنقول كما اختاره في الكيفية ليس على ما ينبغي نعم
 قيد الكيفية معتبر على هذا التقدير أيضاً لأن نفس النقل قد يكون
 مقدمة الدليل فتعني حقيقة من هذه الكيفية كما من حيث أنه نقل
 وحكاية وبوئده كلامه مع الاداء المسعودي فأرجح إليه ما لا يمتثل
 المصادق **قوله** طلب الدليل الخ الظاهر أن المراد به الطلب من المستدل
 ويحتمل أن يراد الطلب مطلقاً سواء كان من المستدل أو من نفسه على
 قياس ما ذكره خلاف الوصف في قوله أن كنت ناقلاً في طلب الحق والمراد
 من المقدمة إنما المقدمة الحقيقية كما ينبغي ومنها وهو المستدل فيها
 بينهم وأما أنهم من أن يكون معينة أو غير معينة بناء على أن
 الخطأ لابد على مقدمة غير معينة من الدليل فلهذا لا مانع من اعتبارها
 في قانون المناظرة وسبب هذه الزيادة هو من أن الظاهر يقول على مقدمة
 لأن أحسنها إلى هذا الدليل يستلزم تجريد ما عن الدليل المعبر في
 مفهومها وأيضاً يستلزم اعتبار تجريد في نسبة المنهج إلى الدليل
 كما ينبغي في عبارته ولكن نقول لو كان معنى المنهج ما ذكره يلزم أن

بها لعمري دعاء بها للبر لا لأنه دم رحمة للعالمين أو بطلب الرضا
 باعتبار القافية أو بطلب إعطاء مقام الوسيلة على من حج الشريعة
 الزاوي هو محمد دم ولم يخرج باسمه العلمي دعاء بأن من ارتد عن هذه
 الصفات لا يطلق على غيره أو للتعليم والتشريف وكذا الحال في
 حق الموتى والملوك اللطيف وفي عبارة التصحيح من البراءة ما لا يخفى
 على ذوي الفطنة بالتحقيق والتصحيحات وأبطل نقلاً عن المجازين
 بأوضح البراهين والتوضيحات أي المعارضين للمعنى المذكور لم عناداً
 أو استنكافاً أو غير عارفين بكونه يقولون وجدنا إياه ناكذاً كذا نقلاً عن
 يحتمل أن يكون من المناقشة وهو الظاهر المراد بنقائضهم الكاسرة
 مناقضاتهم الكاسرة الفاسدة وهو الظاهر والمراد بالمنهج الباطل
 ويحتمل أن يكون من النقض فالمراد بها الأسماء وهو ما نسب
 للمقام وفيه براءة الاستدلال على أحسن النظام والمراد بالتصحيحات
 التصحيحة والبراهين الموضحة المعجزات الواضحة والمجملات الموضحة وعلى من
 عرفوا أن رتبة العلوية بأعرف التعريفات من الوفاة ويحتمل أن
 يكون من التعريف وعلى كذا النقطة يرين إشارة إلى المنهج الأربعة
 النظام رضوان الله الوزير العلامة وأيضاً في براءة الاستدلال
 وقاسم حياي الأثر العلوية بعد ما استند وأبأساً يند
 سوية أي قواعد قديمة مستنبطة منها أحكام شريعة إشارة إلى
 الأربعة الكرام المنقول المنعام والمراد بالتصحيحات
 أي التصحيحات الحاضرة ورواية إلى الأقران الأجترار
 بالذهب في مذهبه وأن جاز في المذهب وفيه أيضاً براءة الاستدلال

أوضح البين والنوحيات صح

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

بعد الهداية على ما لا يخفى صندوبه المعون في فتح مغلفات الامور
والاعتصام من كل مكروه والشرع والتمسك به اذا قدمت الحكام اي اذا صدر
منه الحكام والمواد من الحكام ليعوي لان هذه الرسالة مشتملة
على وخطايف التعريفات والتقييمات وبعضها باعتبار النسب
التقليدية وان كان اكثرها باعتبار النسب الحديثة وكلمة اذا
لما كان تأمل فان كنت ناصرا فيه وهو الحكي للحكام من الغير

واما قسم بعد ذلك القسم فلهذا القسم
 لان معناه ان كل من كان له
 قسم الشيء فاما قسمه فقال البعض
 ادعاء او قتل واما قسمه فلهذا القسم
 القول الفصل في الادعاء فلهذا قسم
 قسمه كما في باب الادعاء فلهذا

المشاكل على النسبة الجبرية الصعبة
في الحساب على الطريقة الجبرية
في الحساب على الطريقة الجبرية
في الحساب على الطريقة الجبرية

[illegible]

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

بما في وجه كان سواء كان بالسبب او بالاجاب او سواء كان بالسمع
او بالكتاب كما تقول قال استاذي كذا او قدينا وهو الناصب
نفسه لبيان الحكم كما تقول كذا فلو كانت الوجهة اي المستحقة
المقبولة المسموعة من الحكم اي من من ثلثه المخصوصة المناقضة
بما في الفوتيا مطلقا سواء كان بلا سندا او مع السندا اذا كان الدعوى
استقرائية كما تقول الوجود واعرف الاشياء او بدعية كما تقول
الكل اعظم من الجزء فانه في المعنى من الشاهد حتى يكون مسموعا
ولا فيكون مدفوعا عما يستطلع عليه من قريب بان يقول قوله
لهذا منفع او كونه كذا لم لا نسلم قوله لهذا او لا نسلم كونه كذا
كذا او اطلب منك بيان هذا او بين هذا وقال الكثران بهذا طلب
البيان والنقض الاجابي الشبهي كخص الف داي الف
المفوض كالشك في منهجيه والتخالف للاجماع والمعارضة
التفصيلية بانيات خلاف المراد وقد ذكرنا الفرق بين النقص
الشبهي والمعارضة التفصيلية وهو ان الثاني هو بطلان
البطلان والحد في بواحدة اثبات تفصيلية وملاحظة الالبر الفوتيا
المفوض ولا يمتنع على منهما والاول هو بطلانها بدون
ملاحظة الملاحظة والواسطة وتفسيرها ما ستعلمه في حقهما
واما المعارضة الحقيقية والنقض الحقيقي والتميز المجاز العقلي
والحد في الحقيقي فلا اي فلا يمتنع بهما لان المعارضة الحقيقية
ابطال الدرك لنقض حقيقي وابطال المدي المدلل والتميز المجاز
الحقيقي والحد في مطالبة المدي المدلل والتحقيقية مطالبة مقدمة

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

مقدمة الدليل فالكل يقضي الدليل وهو موجود ودهنا وما
يجب ان يعلم ههنا ان كلام الحقيقة والجزا الفوتيا او عقلي
فالحقيقة الفوتية بين الحقيقة المستقلة فيما وضعت لفي مطلق
بما تحتاج كلفظ الانبات في انبات الله البطل والحقيقة
العقلية بما سندا البطل او معناه الى ما هو له عند التكلم
في انط كالا سندا في هذا الكلام والجزا الفوتيا هو الكلمة المستقلة
في غير ما وضعت له في اصطلاح بما تحتاج على وجه تقرر قوله
عدم ارادة كلفظ البري والهد في ربي تدرو يقال لهذا الجار
ايضا المجاز في الطرف والمجاز العقلي هو سندا البطل او معناه الى ما
له بقرينة صارفة عما هو له الى ذلك الملا بس كالا سندا في اني
الارض شبات الزمان ويسمى هذا ايضا مجازا حكي ومجازا
في الانبات وسندا مجازيا وهذا اربعة اصناف باعتبار ان
يعاني ان المسند والمسند اليه اما حقيقيات لغوية كما انبت
الربيع البطل صاد عن الموجد او مجازيات لغوية كما اني
الارض ملاب الزمان او مختلفان كما انبت البطل شبات
الزمان واي الارض الربيع وقد يطلق المجاز على كلمة تغير
اعداها حذف لفظ او زيادته كالتورية والمثل في قوله
واسئل التورية وقوله في ليس كذلك شدي ويقال له المجاز
في الحذف والمجاز في الاعراب وروي صاحب المفاتيح انه يلحق بالمجاز
ومشعبه لاشتهر كهما في التقدير من الاصل لانه مدعو ومن المجاز
قلبتا من فيه والنسبة بين الالف اسم بقرينة ستة اوجه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

حقيقة لغوية حقيقة عقلية
مادة الاجتماع انبت الله العقل
مادة الافتراق انبت العقل

حقيقة لغوية مجاز لغوية
مادة الاجتماع مثل انبت العقل
شباب الزمان مثل انبت الله العقل

حقيقة لغوية مجاز عقلية
مادة الاجتماع انبت العقل
مادة الافتراق انبت الله العقل

حقيقة عقلية مجاز لغوية
مادة الاجتماع مثل انبت الله العقل
مادة الافتراق مثل انبت الله العقل

حقيقة عقلية مجاز عقلية
مادة الاجتماع مثل انبت الله العقل
مادة الافتراق مثل انبت الله العقل

من وجه في الكل سوى ما بين الثاني والرابع فانها تبين لكل هذا
الوجاهة هذا اذا اعتبرنا موثداً للحق في الكلام في الكل وانما اذا
اعتبرت في الاول والثالث بالكلية وفي الثاني والرابع بالكلام
كما هو الظاهر فالتبني بين اللغويين والعقليين تبين كل في الاربعة
الجاهات عموم وخصوص من وجه فبصرفنا استخراج مادة الاجتماع
والافتراق واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت العالم حادث لانه
متغير وكل متغير حادث فاذ قال الخصم ان صوري بذلك هذا مسم
فانك حقيقة لغوية واسناده الى الصوري حقيقة عقلية
ولذا قال ان مدعاك هذا ممنوع واراد من المدعي دليله ومقدمه
دليله لعلاقة فالمنع حقيقة لغوية واسناده الى المدعي مجاز لغوي
عقله واذا قال هذا ممنوع وقدر فوق المدعي دليله او مقدمه دليله
فالمنع حقيقة لغوية واسناده حقيقة عقلية ومجاز في الحذف
والاعراب وان منع المدعي الغير المدعى فقال مدعاك هذا مسم
فالمنع مجاز لغوي واسناده الى المدعي حقيقة عقلية ولا يتعلق
مؤاخذة بمنقول أصلاً يعني لا بما وجدته مجازية او حقيقة ولا نقضاً
ولامعارضته تقديرية او حقيقية لانه مجاز لا التزام فيه بنسبة
حقيقية او تقديرية الا اذا قلنا ان بيد بعض المقالات في بوجه فكل حقيقة
العدم المؤاخذة هذا اذا قلنا ان المؤاخذة وانما اذا قلنا ان
بالمؤاخذة وانما اذا قلنا ان المؤاخذة فيكون الحق المحصول فيه سواء
كان الحق غير الدليل او عينه او جزء منه الدليل او جزءه وبني

حقيقة عقلية مجاز عقلية
مادة الاجتماع مثل انبت الله العقل
مادة الافتراق مثل انبت الله العقل

حقيقة عقلية مجاز عقلية
مادة الاجتماع مثل انبت الله العقل
مادة الافتراق مثل انبت الله العقل

و ينبغي ان يعلم ان قيد الحيزية معبرة في لثمة وانما الوطائين
الموجبة منها اي من الثاني والمدعي في الاخير اي المعارضة
التقديرية والنقض الشبهي كاسياني في جواب النقيضين

اي النقيض الحقيقي والمعارضة الحقيقية فبغير قلب سوى
اي تقدير الدليل وبغير تحريك اي تحريك الدليل لان التحريك والتقدير
وجودا حيزيا والمفارقة بها غير موجودين معا وفي الاول اي
المناقضة بخلافها انما تبين اي الثاني والمدعي اي الثاني
باقامة الدليل في اي حجة النقل والمدعي وانما تحريكها
وانما بابطال اسناده اي اسنادها وبالنقض المنع

و فانك تعلم انك لو غيرت وجهك كانت او غيرت وجهك كانت
او مطالبته وسند مستقيم في بيان وظائف من المقدمة
والمتقدمة او عرفت ان النقل والمدعي الغير المدعى مطالب
عليها كما لا يروى وانما في حيزها انما تبين اي الثاني والمدعي اي الثاني
السند فاعرف انك اذا اشتكيت بالمدعي اي باقامة الدليل على
حجة النقل او بان اقامته الدليل على النقل او كان الدليل السابق
معارضه مثل ان يقول قال الاستاذ اسندت كلامه انك لا تفهم
الكلام مستطوع في المقام وكل كلام مستطوع فيه فهو قول الاستاذ
او من اليه كاحضار كذب على النقل منه او من صاحب فان الاستاذ
الكتاب وكل كلام مستطوع فيه فهو كلام الاستاذ فان هذا الكلام في حيزه
او على المدعي فالوظائف الموجبة من الخلف انما تبين

حقيقة عقلية مجاز عقلية
مادة الاجتماع مثل انبت الله العقل
مادة الافتراق مثل انبت الله العقل

حقيقة لغوية حقيقة عقلية
مادة الاجتماع انبت الله العقل
مادة الافتراق انبت العقل

حقيقة لغوية مجاز لغوية
مادة الاجتماع مثل انبت العقل
شباب الزمان مثل انبت الله العقل

حقيقة لغوية مجاز عقلية
مادة الاجتماع انبت العقل
مادة الافتراق انبت الله العقل

حقيقة عقلية مجاز لغوية
مادة الاجتماع مثل انبت الله العقل
مادة الافتراق مثل انبت الله العقل

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in approximately 12 horizontal lines. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. The text is a form of Sanskrit or a related language, possibly a religious or philosophical treatise.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

[illegible]

وان الخد اي المعارضان في الصوق فقط اي بدون الاتحاد في المادة
بل مع التفسير فيها تسمى هذه المعارضة معارضة بالمثل وان
تقابل اي المعارضان في الصوق سواء تغاير في المادة ايضا ولا
في حد فيهما فسمان تسمى هذه المعارضة معارضة بالغير والمثلة
المثل والغير في غاية السهولة الا ان تمثيل المثل على المثل لا يكون
وبعد من تحقيقهم في غاية السهولة مع ان تمثيل القاب على هذين
غير موافق لما في قلبه من غير ان يثبت على ان يكون
يعلم ههنا ان مطلق المنوع اي المطالبات والاطاعات والادوية والكبرى
من الطرفين اي الممثل والاساس في المنوع او المثل
حجة تتعلق بها بدلية جلية اي غير محتاجة الى التبيين والمثلية
ولا غير ملتزمة بوجهها ولا نظرية عند من يلقى اليد لان النظرية
والبدلية مختلفة باختلاف الاشياء من بل باختلاف الازمان كذا حقيقة
الدواني معلومة بالعلم المنسب لمطلب يعني لو كان المطلب يقينيا
لابد ان لا يحل للمطالب اليقين قبل المطلب وكذا الفقي والمجمل والتقليدي
والا فاصح في البعض كالاتي من انظر في من حيث هو متناظر
او لا يتبع من غير في البعض وان كانت صحيحة فلا يجب ان لا يثبت الحق
والسلب الجزئي لا يجب الجزئي وتكون ان يكون المنع لا يتبع من غير مطلقا الا ان
لهم غرض ملائم لنظره وان كان لهم ذلك لا يتيق مطلقا منهم وان كانت
صحيحة في هذا الاجاب السلب الحق لا السبب الجزئي لا يجب الحق وكذا
ينبغي ان يعلم ان الكفاءة بالذات فيها بناء على ان لم تكون طرق في التبعيات
او على خلاف ذلك اعلم منه وما في مورد او بدون قبل الكفاءة بالذات
وان كان في المنع

وان الخد اي المعارضان في الصوق فقط اي بدون الاتحاد في المادة
بل مع التفسير فيها تسمى هذه المعارضة معارضة بالمثل وان
تقابل اي المعارضان في الصوق سواء تغاير في المادة ايضا ولا
في حد فيهما فسمان تسمى هذه المعارضة معارضة بالغير والمثلة
المثل والغير في غاية السهولة الا ان تمثيل المثل على المثل لا يكون
وبعد من تحقيقهم في غاية السهولة مع ان تمثيل القاب على هذين
غير موافق لما في قلبه من غير ان يثبت على ان يكون
يعلم ههنا ان مطلق المنوع اي المطالبات والاطاعات والادوية والكبرى
من الطرفين اي الممثل والاساس في المنوع او المثل
حجة تتعلق بها بدلية جلية اي غير محتاجة الى التبيين والمثلية
ولا غير ملتزمة بوجهها ولا نظرية عند من يلقى اليد لان النظرية
والبدلية مختلفة باختلاف الاشياء من بل باختلاف الازمان كذا حقيقة
الدواني معلومة بالعلم المنسب لمطلب يعني لو كان المطلب يقينيا
لابد ان لا يحل للمطالب اليقين قبل المطلب وكذا الفقي والمجمل والتقليدي
والا فاصح في البعض كالاتي من انظر في من حيث هو متناظر
او لا يتبع من غير في البعض وان كانت صحيحة فلا يجب ان لا يثبت الحق
والسلب الجزئي لا يجب الجزئي وتكون ان يكون المنع لا يتبع من غير مطلقا الا ان
لهم غرض ملائم لنظره وان كان لهم ذلك لا يتيق مطلقا منهم وان كانت
صحيحة في هذا الاجاب السلب الحق لا السبب الجزئي لا يجب الحق وكذا
ينبغي ان يعلم ان الكفاءة بالذات فيها بناء على ان لم تكون طرق في التبعيات
او على خلاف ذلك اعلم منه وما في مورد او بدون قبل الكفاءة بالذات
وان كان في المنع

وان الخد اي المعارضان في الصوق فقط اي بدون الاتحاد في المادة
بل مع التفسير فيها تسمى هذه المعارضة معارضة بالمثل وان
تقابل اي المعارضان في الصوق سواء تغاير في المادة ايضا ولا
في حد فيهما فسمان تسمى هذه المعارضة معارضة بالغير والمثلة
المثل والغير في غاية السهولة الا ان تمثيل المثل على المثل لا يكون
وبعد من تحقيقهم في غاية السهولة مع ان تمثيل القاب على هذين
غير موافق لما في قلبه من غير ان يثبت على ان يكون
يعلم ههنا ان مطلق المنوع اي المطالبات والاطاعات والادوية والكبرى
من الطرفين اي الممثل والاساس في المنوع او المثل
حجة تتعلق بها بدلية جلية اي غير محتاجة الى التبيين والمثلية
ولا غير ملتزمة بوجهها ولا نظرية عند من يلقى اليد لان النظرية
والبدلية مختلفة باختلاف الاشياء من بل باختلاف الازمان كذا حقيقة
الدواني معلومة بالعلم المنسب لمطلب يعني لو كان المطلب يقينيا
لابد ان لا يحل للمطالب اليقين قبل المطلب وكذا الفقي والمجمل والتقليدي
والا فاصح في البعض كالاتي من انظر في من حيث هو متناظر
او لا يتبع من غير في البعض وان كانت صحيحة فلا يجب ان لا يثبت الحق
والسلب الجزئي لا يجب الجزئي وتكون ان يكون المنع لا يتبع من غير مطلقا الا ان
لهم غرض ملائم لنظره وان كان لهم ذلك لا يتيق مطلقا منهم وان كانت
صحيحة في هذا الاجاب السلب الحق لا السبب الجزئي لا يجب الحق وكذا
ينبغي ان يعلم ان الكفاءة بالذات فيها بناء على ان لم تكون طرق في التبعيات
او على خلاف ذلك اعلم منه وما في مورد او بدون قبل الكفاءة بالذات
وان كان في المنع

وان الخد اي المعارضان في الصوق فقط اي بدون الاتحاد في المادة
بل مع التفسير فيها تسمى هذه المعارضة معارضة بالمثل وان
تقابل اي المعارضان في الصوق سواء تغاير في المادة ايضا ولا
في حد فيهما فسمان تسمى هذه المعارضة معارضة بالغير والمثلة
المثل والغير في غاية السهولة الا ان تمثيل المثل على المثل لا يكون
وبعد من تحقيقهم في غاية السهولة مع ان تمثيل القاب على هذين
غير موافق لما في قلبه من غير ان يثبت على ان يكون
يعلم ههنا ان مطلق المنوع اي المطالبات والاطاعات والادوية والكبرى
من الطرفين اي الممثل والاساس في المنوع او المثل
حجة تتعلق بها بدلية جلية اي غير محتاجة الى التبيين والمثلية
ولا غير ملتزمة بوجهها ولا نظرية عند من يلقى اليد لان النظرية
والبدلية مختلفة باختلاف الاشياء من بل باختلاف الازمان كذا حقيقة
الدواني معلومة بالعلم المنسب لمطلب يعني لو كان المطلب يقينيا
لابد ان لا يحل للمطالب اليقين قبل المطلب وكذا الفقي والمجمل والتقليدي
والا فاصح في البعض كالاتي من انظر في من حيث هو متناظر
او لا يتبع من غير في البعض وان كانت صحيحة فلا يجب ان لا يثبت الحق
والسلب الجزئي لا يجب الجزئي وتكون ان يكون المنع لا يتبع من غير مطلقا الا ان
لهم غرض ملائم لنظره وان كان لهم ذلك لا يتيق مطلقا منهم وان كانت
صحيحة في هذا الاجاب السلب الحق لا السبب الجزئي لا يجب الحق وكذا
ينبغي ان يعلم ان الكفاءة بالذات فيها بناء على ان لم تكون طرق في التبعيات
او على خلاف ذلك اعلم منه وما في مورد او بدون قبل الكفاءة بالذات
وان كان في المنع

وان الانسان اذا كان له احد لم يكن
يكون احدا بغيره

وهو اي التقسيم الحقيقي ضمن قيود متباينة في الصدق الي المقسم الذي
هو المفهوم الحقلي ويسمى الاقسام الى صلبة منه قسما حقيقيا وتسمى
ان يعلم المقسم فكان جنسا او اقنودا المصنوعة فهو يكون الترتيب الى اصل
من التقسيم لا قسم جدا بيا او نافي او عليه نفس او تقسيم اجزا
وهو اي التقسيم الاعتباري ضمن قيود متباينة في الجملة الى المقسم الذي
هو المفهوم الحقلي وهذا اي هذين تقسيمان من الجاهل في القيود
في الحقيقة ومفاد من المساوي في التقديس وفائدة تظهر من الاصح
يعاينا فاد السبب الحق في الوطائف الموجهة من المقسم الى مجازا
لنوعا مطلقا سواء كان باسندا وبدونه والمعارضة التقديرية
اذا جاز المقسم الذي المتغيرة مثلا يكون التقسيم حقيقيا مطلقا بيا والقيود
الاجازي السبب في نفس ان يسلط او الف والحق

بحوز تقاطع بيا وتفصيل تقويمه يعلم ما سبق من التقسيم اي تدخل
الاقسام وعدم التباينة اي عدم كون التقسيم جازما لاقسام كذا يكون
قسم السبب فسمانه وقسمه شيئا لا يكون الترتيب الى اصل من التقسيم
مختلفا باختلافه فبذلك المفسد فليست اما اما الوطائف الموجهة من
مقابل التقسيم في التبيين اي نفس السبب والمعارضة التقديرية
وفيه تغليب التبعيات الى التبعيات الحقيقية وفيه ايضا تغليب
المقسم وحر الاقسام قد تباينة وتفسير التقسيم ومن العوز اي
القائلة ان تقسم غير جازم لاقسامه وعليها وقت فقط اي دون من
الكبرى هذه الوطائف لو كان التقسيم الحقيقي المنوع حقيقيا ان الكبري
القائلة بان كل تقسيم غير جازم لاقسامه ففساد مثلا ايضا اي كبري

وان الانسان اذا كان له احد لم يكن
يكون احدا بغيره

وان الانسان اذا كان له احد لم يكن
يكون احدا بغيره

وكان القوت خارجا عن المطالب القدرية واما اذا كان الغرض منه
تخصيص معنى اللفظ فليس كذلك هكذا حاكم الدواني وفي هذا المقام مباحة
نفسه فيطلب من حواشي الترتيب فالوظائف الموجبة من الخصم
المناقضة بجزا القوت مطلقا والمعارضة التقديرية مطلقا ^{ان كان لا يتبادر}
ان هذين المطلقين بالنسبة الى الدعوى الضرورية والضميمة لانه
هذين التعريفين كونهما من المبادي التقديرية مشتكلان على النسبة
الخبرية والنقض الى الاجابي بشرطه **فادمان** اكثر الفاد
المبتدع فيما ينبغي ان شاء الله تدبيره **تبا** بناء على ان تعنى النقض
الحقيقي بالدليل فقط او حقيقة بناء على ان نقض عام الى الدليل التعريف
قال بعض الافاضة تقليدنا على الادب السعدي انه مستلزم بين نقض
الدليل وبين نقض التعريف **وتدوير** كل من المنع **المثلية** اي المناقضة
الجزئية والنقض والمعارضة التقديرية والوظائف من جانب
المعرف اي جانب صاحب المعرفة فمعلوم من اللاحق تفصيلا وكذا من لابق
واما المعارضة الحقيقية مطلقا والمنع الحقيقي والجزئي واللفظي
مطلقا والاطلاقات كالمطلقات فلا يتعلق بها الا اذا كانا اي هذان
التعريفان **عليه** حكم او مطلقين بآخر ما واما كانا مشتملين على النسبة الخبرية
يصح ان للعلية والمثلية في اي حين كونهما عليتين ومطلقين بخبري عليه
اي على صاحب هذين التعريفين ما اي الوظائف اي بخبري على المطلقين
الذين ليس في تقليدهم شائبة التعريف وان كنت تعرفانية تعريفيا
حقيقيا او احتميا وهو ما قد يدبر تدبيره في غير حاصلة في ان
سواء كان ما به القدر والتخصيص كنهما ندي **السورة** كما في الندود او وجوبه

له كما في الرسوم ان كان اي ما به القدر والتخصيص تعريفيا لا اي ماهية
علم وجوده في الخارج في الاعيان فذلك التعريف تعريف حقيقي منقسم
الى الحد الحقيقي والرسم الحقيقي باعتبار الاشتغال على الفاعل والعرضي
وان كان **الغير** اي ماهية غير معلومة الوجه سواء كان معلومة الدم
اولا فذلك التعريف تعريف **اسمي** منقسم الى الحد الاسمي والرسم الاسمي باعتبار
الموقف كالموجود في الخارج انتقل الاسمي باق ما حقيقي باق ما **وما**
اي هذان التعريفان من المطالب القدرية واما الوظائف الموجبة
من الخصم **النقض** الاجابي شبيهة او حقيقة بانه مادة **فادما**
من عدم جابلية اي عدم كون التعريف جامعا لافراده او عدم ما **نقطة**
او **الشمالية** على اللفظ **المشتك** مثلا وكذا الفاظ الجزئية والفرعية
او **استلزام** فادما **الغير** المثلية من الخصائص كالتسلسل **مثلا**
وكذا الدور وكذا التعريف بالاسمي جباله والاخفي وبالجملة تصويره
اي النقض الاجابي اجمالا ان يقال ان تعريفات هذا غير جامع او غير
مانع او متعلق **اللفظ** **المشتك** مثلا او مستلزم **التسلسل** مثلا وكل
تعريف **هذا** **انه** فاسد فتعريفك فاسد ويبقى **الفاسد**
اي يبين عدم الجامعية والاشتمال والاستلزام وان لم يبين **الفاسد**
فيكون مكابرة غير مسموعة الا اذا كان **المف** **ادما** **الوظائف**
الموجبة من طرف **المعرف** **منع** **مقوي** **القياس** **القدر** اي قياس عدم
الجامعية وصفي القياس **الظاني** اي قياس عدم **المانعية** **منع**
حقيقيا اي حقيقة القوت واستلزاما لكان الاستلزام **حقيقيا**
لما في الحدف واليه **سرا** بقولنا باعتبار **دليل** اي الصوري لان

والحاصل ان الموقف بمنزلة نقاش مثله الى نقاش نقاش فلا يجري
فيه الخطئة فلا يتوجه به المناقشة **انما ان يعبر الخصم الدعوي من الموقف**
بان تعريفه هذا وجوه هذا جنس وجوه ذلك فليس هذا قبل
هذا بناء على جواز من الرسمية والرسوم سيما في الرسوم الحقيقية القائمة
وان هذا نوعي هذا جامع لجميع افراده وان تعريف هذا مانع عن دخول
اغيره ومانع من المفاسد كلها كاستلزام التسلسل مثلاً والاشكال
الاشتركي مثلاً يجوز للخصم ان يمنح احد هذه الدعوي الحقيقية او
كلها لوجدها تاماً بجاز الغويا مطلقاً لا لانه في الثلثة الاخرى اي في
الجماعية والمناخية والوارد من شأ هذا لما قبل لا بد من ان يكون مادة
النقض من المحققات فتأمل **واما الوظائف الموجهة من الموقف**
ففي المفهومات الاعتبارية اي التعريفات الغير الحقيقية اثبات
تلك الدعوي الحقيقية باقامة الدليل عليها اي على حجة تلك الدعوي
لان وفي المذوات في الاعتباريات سهل عند من هو بالتوجيهات اهل
لان حاصله يرجع الى الاصل في تعريفه بما عليه الاطلاق **وتبين اي التعريف**
جزء او كلاً في كل من النوع الثابت والغير ثابت اي تلك الدعوي
باطلا **التي هذا هو تعريف التعريف** تجوز عطفه على اثبات واما تحرير
التعريف فغير مرة **وتحرير اجزاء التعريف** وتحرير مادة مادة **نقطة**
اي التعريف في الثلثة الاخرى وفيه تفصيلات شتى يظهر بالتأمل الاخرى
وهي في المفهومات الحقيقية كمن اي الوظائف الموجهة الجارية في
المفهومات الاعتبارية في مقابلة المنهج الثالث الاخرى فتبصر
واما الى ارجح جواب المنهج الثالث الاول وهي الحديثة والجنسية والفصلية

والفصلية فلهذا **سبب** اي مشكل قد وودش اي عند دفعها
او قريب من دفعها او او في منه **خط التقاد** فيكون اصعب منه اذا
لما دخل فيه كما صرح به فيجب فيه العلم بالذاتيات والوضيات والنفقة
بين الاجناس والموارض وبين الفصول والخاص وهذا يقتضي بل مقدار
كذا قدرة بعض المحققين او يعبر الخصم تلك الدعوي ويقتضي البرهان
عليه مانع يجوز ان يعارض الخصم ويقول ان كان لك دليل من ذلك
ولا اتم على حجة دعواك وعندك دليل على بطلانها وهو ان
تعريفات هذا غير جامع لخروج الفرد الفلاني منه من افراده او
غيره ان لدخول الفرد الفلاني فيه من ان ليس من افراده او مستلزم
التسلسل مثلاً لتوقف هذا الجزء من التعريف على الموقف او هو **تسلسل**
هذا التقاد المشتمل على تعريف **هذا** **ان** **هذا** **بالرغم** **فذلك**
باطل ويبين المفاسد على ما استمرنا في هذا التصور سيما بجهة بيته
لما يخفى على من له ذقنة قوية واعلم ان تخصيص التصور باله عادي
الثالث الاخرى لا طأوه في كل تعريفات والآبوي باعتبار الثلثة
الاول اي في بعض التعريفات فلا تغفل في الوظائف الموجهة من
طرف الموقف **تعلم** **سبب** **ما ذكرنا** **انما** **في جواب** **الفرض** **الاجابة**
الوارد على هذين التعريفين من المناقضة مطلقاً والنقيضين الحقيقيين
دوجه التحرير والتغيير **وتجوز بعض المحققين** وهو السيد الشريف قدس سره
ان يعارض الخصم **ان** **لا اعتبار** **اي اعتبار** **الدعوي** **من الموقف**
وان **تقدير** **اي فرض** **الدليل المفروض** **دلالة** **عليه** **او** **يقول** **ان** **ما ذكرنا**
من **التعريف** **معارض** **بذلك** **التعريف** **وكل** **تعريف** **هذا** **ان** **هو**

بالعلم وبقبي ان يعلم هذه المعارضة غير المعارضة السابقة التي هي بتقديم
 الدليل بهذه المعارضة مثل الحقن الاجلي الوارد على التعريف مطلقا على رأي
 بعض النقاد **وانما الخطا في تعريف الموقف في تعريف التعريف**
 مستند بالرسومية اي جازكون التعريف المعارض كما هو يعرف الموقف العلم
 بما يصح من الموصوف به احكام العقل ويقدر الخصم المعارض بانه الاعتقاد
 لكون النفس فيقول للموقف انتم ترضون تعريفك وانما الموقف لو كان حقا وحديثه
 ممنوعة بل انك لو سألته انما استلم حديثه بطل حديثه نفسه ان لا يكون الشيء
 واحد حقيقيين تحت لفظين والافلا اذ لا تعاند بين مفهومين هذين الحديث
 بجازكون احدهما حقا والاخر سحاما وانما التعاند بين حديثهما سخا واحدا
والا الاستناد بالرسومية الاظهر لجزاز الاستناد بالاسانيد السابقة
 ويجوز ان يكون المراد بالرسومية رسمية تروق الموقف فتبصر **قال بعض الافاضل**
 في تعليقه على الادب المسعودي **والصواب حمل الاحتمالات الواردة**
على التوقيعات من النقص والمعارضة مطلقا **سوي المنوع الثالثة** الاول
 منه حديثه التعريف ومنه جنسية جزئه ووضيعة مثل لان متعلقات صادرة
 عن الموقف البتة بخلاف الثالثة الاخيرة كما لا يخفى على ذي الفطر السليم
يلزم الدعوى **بما سر على وجه مستلزم القيد في التعريف** اي على
 كون الناقض والمعارضة مطلقا مدعي ابتداء في التعريف ومقتدا
 عليه بعض السواحد الاربعة السابقة فيكون الموقف ساطرا خارجا
بما احتياجه الى ملاحظة الدعوى الشخصية ووجه اوجع ملاحظة
 الدليل المقدر عليها في البناء على القول المبرج والالي اعتبار التسمية
 لكن فيه ما فيه فتأمل فيه **وان كنت فيه قاسما تقبها حقيقيا**
 اعني الكلام المضاد

هذه المعارضة غير المعارضة السابقة التي هي بتقديم
 الدليل بهذه المعارضة مثل الحقن الاجلي الوارد على التعريف مطلقا على رأي
 بعض النقاد وانما الخطا في تعريف الموقف في تعريف التعريف
 مستند بالرسومية اي جازكون التعريف المعارض كما هو يعرف الموقف العلم
 بما يصح من الموصوف به احكام العقل ويقدر الخصم المعارض بانه الاعتقاد
 لكون النفس فيقول للموقف انتم ترضون تعريفك وانما الموقف لو كان حقا وحديثه
 ممنوعة بل انك لو سألته انما استلم حديثه بطل حديثه نفسه ان لا يكون الشيء
 واحد حقيقيين تحت لفظين والافلا اذ لا تعاند بين مفهومين هذين الحديث
 بجازكون احدهما حقا والاخر سحاما وانما التعاند بين حديثهما سخا واحدا
 والاسناد بالرسومية الاظهر لجزاز الاستناد بالاسانيد السابقة
 ويجوز ان يكون المراد بالرسومية رسمية تروق الموقف فتبصر قال بعض الافاضل
 في تعليقه على الادب المسعودي والصواب حمل الاحتمالات الواردة على التوقيعات
 من النقص والمعارضة مطلقا سوي المنوع الثالثة الاول منه حديثه التعريف
 ومنه جنسية جزئه ووضيعة مثل لان متعلقات صادرة عن الموقف البتة بخلاف
 الثالثة الاخيرة كما لا يخفى على ذي الفطر السليم يلزم الدعوى بما سر على وجه
 مستلزم القيد في التعريف اي على كون الناقض والمعارضة مطلقا مدعي ابتداء
 في التعريف ومقتدا عليه بعض السواحد الاربعة السابقة فيكون الموقف ساطرا خارجا
 بما احتياجه الى ملاحظة الدعوى الشخصية ووجه اوجع ملاحظة الدليل المقدر عليها
 في البناء على القول المبرج والالي اعتبار التسمية لكن فيه ما فيه فتأمل فيه
 وان كنت فيه قاسما تقبها حقيقيا اعني الكلام المضاد

الاستفسار بيان ظهوره في مقفوده اما بالنقل عن اهل اللغة او
 العام او اللف الخ من اربا لقوان المضمومة معه وان جاز عن ذلك كلمة
 فالتعريف بما يصح للتعريف له والا يكون من جنس اللقب فيخرج عما وضعت
 لم المناظرة من اظهار اصواب كذا فهم من تعديرت بعض الافاضل كمن
 فيه سئل فتأمل وانما قيل في الغلب لانه لا يخفى بيان في اللفظ بل يقال له
 لم قيل ولم قال استفسارا عن تكملة ما قيل على هذا المعنى والآخر ان لا يكون
 هذا المقال مؤخذا بل هو محمل له وهو البيان للفتنة وما ينبغي على اهل
 المباحنة والذاكرة ان يعلم ويعمل بتسعة في ادب المناظرة احدها ان
 عن الايجاز لتلك يكون محتملا لفهم المقال ولما بينها من الاطاب ليلا يودي
 الى الملال ولما بينها عن استعمال الالفاظ الغريبة ليلا يودي الى فهم
 وارجوها عن استعمال الجمل في الكلام ليلا يوزم السرد في فهم المرام وخامسها
 عن الدخول في الكلام قبل فهم المرام ليلا يوزم في الغلابة في البحث والافهام
 والاباس بالاعادة لاجل الافادة اذ الكلام قبل الفهم يشبه من الاعادة وسادسها
 عن التوضيح لا لادخل في المرام ليلا يشبه الكلام ويجعل البعد عن المرام وسابعها
 عن التخييل وربع الصوت بالمعاني لانها من اوصاف الجهال يستترون
 بذلك جملتهم وليلا يندب عليهم حجة ثم وثامنها عن المناظرة مع اهل المداينة
 والاحترام ليلا يشغل ذهنه بكلامه وقد رخص الاحتشام وتاسعها ان لا
 يحسب ان خجده حقير ضيف ليلا يودي الى سخا الى صدور كلام سخيف
 فيكون مغلوب الخصم الضعيف بالافهام مما ان هذا
 الشيخ وجه الامام وعلى الله التوكل
 والاعتصام
 سم



Copyright © King S...

King Saud University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

ان لا ينفك الدليل ومقدمته ايضا الا بخلاف مقدمته **قوله** ظاهر
 العبارة الى اخره هذا إشارة الى انه يمكن توجيه العبارة
 بطريق الاستحسان او بارجاع المقدم الى المدعي او الى الدليل
 المذكور سابقا لكن الكل خلاف الرضا كما ان رايه في الماثلين
 ههنا ولا يخفى على من شاء ان يتوجه على الوجوه الاخرى انه ليس له
 طلب الدليل بمقتضى الدليل المطلوب من المدعي على دعواه
 بل طلب الدليل بمقتضى الدليل مطلقا سواء كان مطلوبا من
 طريق المدعي والالتزام به كما انك تستخدم على هذا التقدير ايضا على ان
 الاستخدام غير مطلقا على ما هو المشهور في فقهنا فكان في
 قوله بطريق الاستحسان إشارة الى هذا وايضا لجعل الماثلين
 حاشية واحدة الى اولي وانما قال بهم لان ظاهر الى ما راف
 عن ظاهر الماثلين **قوله** في ما قبل إشارة الى الاختلاف الواقع في
 بيان امره **قوله** ان رايه في الحاشية او الى ضعف نقل
 كما سيجي **قوله** ما يتوقف اح فيه انه صادق على نفس الدليل
 مع انه ليس بمقدمة وطعا ويكفر عنه بان المراد بالتوقف
 عليه التوقف على صحة ولا يصدق التوقف على نفس الدليل
 والماثلين توقف صحة الدليل على نفسه وان تقول كلمة ما عبارة
 عن القضية والدليل ليس بقضية وفيه ما فيه ولما قل ان
 يقول ان كان كلمة ما عبارة عن القضية يلزم ان لا يصدق
 التوقف على شرط الادلة كما تجاب العقوي وكلامه المبني بانها
 مقدمات بالمعنى الحق ههنا على ما يدل كلام السيد السعدي في تكملة

وان كان عبارة عن مطلق الشيء يلزم ان يعقد التعريف على
المستدل وعلمه وغيره من العلل بانها ليست مقدمات كما لا يخفى
على المختص لا يقال المراد بالتوقف التوقف بلا واسطة والتوقف
في تلك الصور ليس كذلك لاننا نقول لا يعقد التعريف على اجزاء
الدليل ضرورة ان توقف صحة الدليل عليها بواسطة نفس الدليل
ثم يقال هذا التعريف يستلزم ان يكون اثبات توقف صحة
الدليل على ما ينبغي واجبا على المانع حتى يكون منقضا لاثبات
التوقف في مثل كجواب التعريف وكلمة الكبرى من كل جاد فيلزم ان
لا يتم المنع في كثير من المواضع التي لا تستبعد في انه يتم المنع فيها وايضا
لا شك ان طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من غير توقف
ثاني بوجه ايضا فلو كان المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل للمعنى
المذكور لولا ذلك وذكر على حصر وخليفة السائل بعد الاستدلال في الثاني
والنقص والمعارض في الاولى ان يفتر المقدمة بما يستلزمه
صحة الدليل سواء كان موقوفا عليه ام لا ويكفي ان يجاب عن الاول بان
المانع من حيث هو مانع لا يجب عليه ثبات شيء اصلا بل يكفي مجرد
الاحتمال سواء كان المعبر عنه بمنع هو التوقف او اللزوم على انه
يجوز ان يكون المنع مسموعا ايضا قالوا بالتوقف فيه كشرائط الادلة
بناء على ثبوت التوقف فيه التماسا ولا يتم وقوع المنع المسموع في غير ذلك
من الدوازم الا باعتبار رجوعه الى منعه شيء مما يتوقف عليه وعرفنا في
بان من الدوازم الغير المتوقف عليه جدا احتمال عطل الدليل على وقوعه والتمسك
استقر ان فلا يقدح فيه ذلك الاحتمال وقد اجيب عنهما بان كلمة ما

ما عبارة عن القضية والمراد بصحة الدليل التصديق بصحة دينا
المتنيب فحاصل التعريف ان المقدمة قضية يرتب عليها التصديق
بصحة الدليل وح يدخل فيه التماسا بالماخوذة من الدوازم مطلقا وفيه انه
مع كونه خلاف ما ينبغي ومن التعريف جدا يقتضي ان لا يكون نفس الشرط
المستلزم في الادلة مقدمة وفيه بعد لا يخفى **قوله** ان لم يدر كراي لم يخلص
الكلام في هذا المقام ان يقال المنقول من حيث هو منقول ان لم يدر كراي
فظاهر انه لا يجوز جعله قضية وان كان ذلك فاما هو في سبيل الحكاية
والثاني غير مستلزم بصحته فلا يتحقق به المواخذه ومنه يعلم من ما ذكره من الدليل
من وجوه فتأمل **قوله** بان هذا الى احواله وجه السري في ان الدليل الاول اتم
تدل على ان المنقول من حيث هو منقول لا يجوز جعله ليدل المواخذه النافذة
والمنع المعقود به حقيقة لانه لا يوجه المواخذه والمنع الحقيقي اصلا
لجواز ان يؤخذ على الحق العرف لكنه غير تام في مقام المناظرة لانه
لا يضر شيئا وهذا الدليل يدل على انه لا يوجه الى المنقول المنع الحقيقي
اصلا والادبي ان يقول بل الدليل المنقول من حيث هو منقول ليس يدل
اصلا حتى يمنع منعاً جارياً على مقتضى عزمهم وانما انه ليس بدليل بالنسبة
الى الناقل من حيث هو ناقل فلا يجزئ نفعاً اذ المعبر في لفظ المنع وضميره
ان يكون متعلق المنع مقدمة الدليل بحسب نفس الادلة بالنسبة
الى السطح فتأمل جدا **قوله** والناقل ان الشرح الفرض من هذا الكلام
وجه اعتبار قيد الجبلي في النقل وانت جدير بان قوله او اتم ودليلاً
الى اخذه مما لا شك فيه وانما قوله في وجهه صديقي في قوله هو وجه
على هذا الدليل المنقول الذي فيه شاك في نقله بوجهه على هذا القول

هذه العبارة وبر في بطلان الشك
في منعها باعتبار الاحكام العينية موقوفة قطعاً
ضرورة انه لا يقع عليه الدليل الا على الحكم والتقدير
وكذا فسر السيد المتقدم ههنا يقتضيه جملته
جزء قياسي وبمجموعه فتأمل على

قوله لا يدر كراي لم يخلص
الكلام في هذا المقام

ما يتوجه على المستدل **قوله** انما يدل الجاهل الظاهر ان يقول انما يتم كماله
 والحاصل ان دليل المنع ان حمل على ان حقيقة المنع هو المعنى المذكور فقط
 فلو لم من وجهين وان حمل على ما هو اعلم من ذلك فلا يتم التقريب من وجهين
 او يكتفى من وجه واحد ولا يتم التقريب مما وجدنا ان هذا انما ينبغي ان كان
 المنع في قوله لا يمنع كمنه استعمال لفظ المنع او نسبة معناه الحقيقي واما
 اذا كان معناه الحقيقي كما هو المعتبر فلا كراهة قد عرفت ما فيه ويحتمل على كل
 تقدير ان ما ذكره انما يدل على ان النقل في المدعي لا يمتنعان حقيقة واما
 على انهما يمتنعان مجازا فلا يدل ذلك على انهما يدل على جواز المجاز في الجار
 الكناية ويحكم الجواب عن الاول بان المنع بالبيان هو الجواز السليبي
 من المدعي لاجزائيه كونه يمتنعان عن البيان وبان في الاول
 مقدمة مطلوبة لم يذكرها وهو ان المنع معان مجازية متساوية
 للنقل والمدعي كطلب التهمة والدين وعن الثاني بان الحرف اضافي
 او مجاز مجاز فيما يقم الكناية والمجاز **قوله** وايضا لا يدل ان الظاهر
 ان عرضنا عرض اخر لكن لا وروى له اذا لا حاجة في كلام المنع الى تعيين
 معنى المجازي وايضا **قوله** انما هو من العبارة الى اخره ممنوع لجواز ان يكون
 من النقل كمنه طلب تصحيحه ومن المدعي كمنه طلب الدين عليه والمراد
 بالطلب الذي جعله من مشقة كإبدين المعنى من طلب البينة لا مطلق
 الطلب من ضرورة ان النقل والمدعي مطلوب البينة لا المطلوب مطلقا
 وفي قوله كمنه طلب تصحيحه وقوله كمنه طلب الدين عليه ما في
قوله احد هما اعلم الى اخره وهو الاستدلال والدرج في مقابلة الاول هو الاول
 بطريق الخطأ او الإبطال ولا شك ان هذا المنع يخفى في اقسام الثلاثة

الثلاثة ولا يمتنع بالنقل والمدعي حقيقة فاستعمال لفظ المنع
 فيه ما باعتبار هذا المعنى ايضا لا يكون الا بطريق الجواز هذا هو الفرق
 المتناسب لما اختاره في تقرير كلام المنع والكلام فيه كالقلام في ذلك
 واما قوله فان حمل المنع الى اخره فيدل على ان حمل المنع في كلام المنع على معنى
 الحقيقي واعتبر المجاز في النسبة دون الطرف في كلامه نوعا اخر فطرب
 على ان فيه ما عرفت سابقا فتمثل **قوله** فالخصيص الى اخره يقال
 وجهه للخصيص ان كل واحد من نقل النقل والمدعي ومعارضةها مجازا
 قليل نادر يختلف منهما مجازا فانه كثير يشك في ذلك ندر من ادعى
قوله اذا عرفت الى اخره انشأ الى ان الحمد الفاء في قوله فاذا استقلت
 فبقيت وفيه ان الظاهر عا طرفة على قوله فالدين لا فائدة السريتين بين
 المنوع الثلاثة وطلب الدين فلا يحتاج الى تقدير كراهة في وجه
 تخصيص شرط المحذوف لمنع المدعي بل الاول ان يفقد اذا عرفت ان النقل
 والمدعي لا يمتنعان الا مجازا واذا عرفت معنى المنع او اذا عرفت ذلك ان
 كنت ناقلا فيطلب التهمة وان كنت مدعيا فيطلب الدين وعرفت
 جميع ذلك فاعرف **قوله** من الى اخره لا ينبغي ان يروى والمنع انما هو على
 تقدير ان يكون بعض مقدمات الدعوى نظريا غير معلوم انه لو كانت المقدمات
 باسرها بدلية او نظرية معلومة فلا يبق منها ما وطلب الدين عليها
 على قيا من مائة وانما ترك التفتيد منها اما اعتمادا على التقابلية على ما سبق
 او اختار الاحمال بجملة اذا بخلاف ما سبق تنبيهنا على جواز الوجهين وكذا
 الكلام في قوله او عرفت او عرفت **قوله** من الى اخره فيه انه لا حاجة
 اليه لان الام الفرض في قوله لا يمتنع المنع معان مجازية هو من غير

لا بد من بطلان المطالبة لا يقارن ان هذا هو الحق
بل انما يقارن السند من حيث انه سند مثبت ان من
مقارنا به لا يكون الا نقض اجابا **قوله** فلي ما ذكره الى اخره
فيه ان الحق في قولهم من بعض مقدمات الدليل انما هو بالحق الا انهم كانوا
ولا يلزم من تعلق الحق بالحق الا انهم بمقدمة الدليل تعلق الحق بالحق
الا انهم بهما بل الظاهر ان تعلق الحق بالحق الا انهم بالدليل لا انما اعتبر
مقدمة الدليل في مفهوم الحق بهذا المعنى كان نقضه بكل واحد من الدليل
ومقدمة مثبتة على تجديده عند الاستدلال ان التجديده على تقدير نقضه
بالدليل انما هو ظاهر من من يعلم منقوف قوله ويدل على ما ذكره سابقا
في مثل **قوله** بانكم كيف تجزئون الى اخره بمعنى انكم انتم انتم الدليل
اذ لم يكن مقارنا بل بانكم كيف تجزئون الى اخره بمعنى انكم انتم الدليل
من مقدمة معينة من الدليل بل هو ولا نقضه من مقابلة اذ كان بطريق
المطالبة سواء كان من السند او عاينا فلم يجز ان لا يكون من الدليل
ايضا بل انما هو مقابلة غير سموعة اذ كان بطريق المطالبة لان من الدليل
هنا اتم من ان يكون بطريق المطالبة او الابطال على ما يقتضيه سياق
كلامهم على انه لو حصل من الدليل كلامهم على ابطال الدليل يتم النزوب لانه يعلم
من بطلان كون المناقضة ابطال الدليل كونه من بعض مقدمات الدليل
او كونه على سبيل التبيين وهو المطلوب بل ان يكون المناقضة من
الدليل من المطالبة عليه فظهر منقوف ما يقال من ان من مقدمة الدليل الذي هو
المناقضة يحل طلب الدليل بل هو على سبيل التبيين ان طلب الدليل يحل
الى ما هو من الدليل الذي هو النقض الاجابي يحل بطلان الاستدلال

لانه لا يصدق في السند المطالب اصل ضرورة ان عرض المانع عن ذكر السند
تقوية الحق بحسب الامر لا بزم المانع الا ان عرضه قد يطل على الواقع وقد
لا يطالبه على قياس سائر الاغراض نعم لو قيل ما يصدق الحق بزم المانع
لم يرد عليه بل وان كان ان جعل كلام المانع العاقبة ليرجع الى هذا البارة
لا ان المانع من كونه خرقا للظن وكان ذلك قال على ما قيل ان قائله الحق
الشعبي قد سطر كما خرج به في الحاشية **قوله** من بعض الى اخره في ذلك
هذا الحق بالحق الا انهم اي في بعض مقدمات الدليل لا على سبيل التبيين
لا بالحق الا انهم لانه نفس المعرف وعلى هذا يصدق التعريف على الغيب
انما ان يقيد الحق بكونه موثقا والغيب غير موجه عند التبيين او تكرر
الحق على المطالبة مجازا او انما هو مستلزم المطالبة لانه لا يلزم قوله لا من
الدليل كما لا يخفى **قوله** فهو نقض اجابي اه وذلك لان النقض الاجابي في
الحق دعوى فساد الدليل بل هو يدل على ذلك مطلقا وانما هو
ما يدل على فساد الدليل كما خرج به في الحاشية وهو اتم من ان يكون تخلف
المدعي عن الدليل او غير ذلك وانما ما يدل عليه كلام المصنف فيما بعد
من انه لا بد في النقض الاجابي من شئ هذا خاص هو تخلف فقير مرضي
على ما سبق فانذفت المناقضة التي ذكرها في الحاشية الاخرى في النقض
لكونها مثبتة على تخصيص شئ هذا في النقض الاجابي بالتخلف نعم بوجه
ان من الدليل ههنا اتم من ان يكون بطريق المطالبة او الابطال والنقض
الاجابي لا يكون الا بالابطال وجب ان المراد من الابطال هو الابطال
من حيث انه شئ هذا هو الابطال على ما يدل على فساد الدليل من حيث هو لانه
يتم ان السند مطلقا وعلى التفسير يتخصص من الدليل بمقابلة الشئ هذا

ان ابطال الشك في دعوى لا بد له من بينة يدل عليه وهو ان
فقط من الفرق بينهما ان كل واحد منهما على ان عبادة الشك لا تحقق لانه على ان
الفرق بل على خلافه حيث قال تأمل حتى تعلم انك الفرق فليتأمل
واما ما يقال نعم يجوز ان يكون عدم صحة الدليل بحجة مقدما به بدريه
اوليا فلا يحتاج الى ان يدعى فلا يكون منه الا ان يدعى ان ابد على خلافه
مكابرة والقول بان بدريه العقل داخل في الشك به نقص يستلزم
ان يكون المنع الموجه بدريه منعاً جوهرياً وان لا يكون الشك به مخرجاً في
تحالف الحكم عن الدليل استدلالاً فداخر مع ان الظن كونهما
الاختصار فيها فنية نظر لان الشك به عند عدم ما يدل على ف الدليل
كما سبق ولا شك ان بدريه ف الدليل مما يدل على فاده بنا
نصف والسند عندهم ما يدرى كونه مقبولة المنع فلا يكون البهانة سندا
ولا اذا ذكرت حقيقة ولا حتى ان بدريه ف الدليل راجعة الى
استدلاله خلاف ما يحكم به بدريه العقل على ان الحكم المذكور استقراني
لانه في نفسه من كحق ماوة النقض وحقق المادة المفروضة غير
معلوم فلا السكال قول **ر**تجا مجد نفسه اه فبه ان الناطق في مقدمات
الدليل قد يكون متروكاً في مجموعها من حيث هو مجموع من غير تردد وفي
مقدمة واحدة منها على التبيين على قياس الحكم بالف او فالنقسم
غير جازم وبذلك فبه بان النقسم استقراني وحقق الصورة المذكورة
غير معلوم ولو سلم فلان في ندرة وقوعها والحد من النظر في مقدمات
الدليل هو النظر المذكور الواقع على ان لا تقسم هذا بل المتق ايراد بعض
الصورتين سماع وقوعه في مقام المناظرة كما يشير اليه كلمة رتجان

مع ترك اداة المحر والبقا يتجده لانه لا تقابل بين القسم الاول
وبين الثاني من القسمين الاخيرين كما ان الشك راليد في الحاشية ههنا
وان كان بين الاخيرين تقابل كما ان الشك راليد في الحاشية الاخرى
ويمكن ترجيح ذلك بان فيه الوحدة معينة في المقسم والصور كما
الثنان يحقق فيها القسم الاول مع الثاني والثالث من مقيد اجتمعا
الاف ام او النقسم اعتباري وقيد الجبيلة معينة في الاقسام
وج حسن التقابل بينهما لكن يأتي منهما تقيد القسم الثالث
ليلا يجمع مع القسم الثاني وما ذكره في بيان حكم القسم الثاني
من انه اما ناقض نقض اجمالي او تقضي على ما في الجبيلة لان
النقض التقضي فبه انما هو باعتبار اجتماعه مع المقسم الاول واما ما
ان الشك راليد في الحاشية الاولى في ترجيح ذلك من انه محل الكلام على
المفصلة المانعة الخلوة او يثبت فيه قيد فقط في القسمين الاولين
حتى تكون الصورة ان المذكور ان واسد طبع بينهما وتركها احواله
الى المقابلة فيكونه لا انفصال نحو ما على من الجب فقيه نظرا او كما
فلا لانه لا انفصال في ظاهر الكلام فلا حاجة الى اعتبارها واما ثانيا
فلان ترك بعض الاقسام في النقسم احواله الى المقابلة مما
لا يجوز في المقسم انهم ان يقال المتق ان الكلام اما محمول على
المفصلة المانعة الخلوة او على ان لا انفصال ولا تقسيم لكن ذكر
بعض القواعد فبه فقط وترك بدريه احواله الى المقابلة نعم
في التبيين الصور المذكورة بالاف ام سماع لا يفي واما ثانيا
فلا لانه لا حاجة الى اعتبار قيد فقط في القسم الثاني بل يكفي اعتبار

على التبادر من قد فقط في القسم الثاني سلب الاول صح

القسم الاول والثاني معا كما ان في القسم الاول معنى سلب الثاني والثالث
وح لا يفي في القسم الثاني النقض الاجمالي بل انه جعله من احكامه
فالاولي عدم اعتبار قيد فقط في الثاني كالكلام **قوله** طالب الحق
هذا مبني على اخفاء حاله من الحكم بالقبول داخل في الطريق السليم فيما اشار
اليه في الحاشية من ان الحكم لا يلزم طلب الدليل من الثاني على ان ذلك
مبنى على اعتبار قيد فقط في القسم الثاني من الاقسام المذكورة آنفا
وقد عرفت ما فيه **قوله** اذ الحكم بفساد الجزء الاول ان يقال
اذ فساد الجزء يستلزم فساد الكل ويكفي توجيه العبارة بان المراد
من الجزء الجزء من حيث هو جزء ولا شك ان الحكم بفساد الجزء من العلم
بالجزء يستلزم الحكم بفساد الكل كما ان رايه في الحاشية
وفيه ان الاستلزام ممنوع بعد كما لا يخفى وكان قوله تدبر في الحاشية
اشارة الى هذا **قوله** حينئذ يحل ان الظاهر ان الاعراض على القسم
بطريق النقض والاستدلال في يكون الجواب بان الصورة المذكورة
غضب غير وجه والمضيق كلام الخضم على قانون التدجيه في دليل
المعقل منعا فوجه بانه لو سلم ان علي ان يكون النقض والمعارضه
غضا ايضا ليس ما ينبغي الا ان يقال فتر الامر على الحصر
بطريق المنع فيكون الجواب استدلالا وقطعا او فتر بطريق النقض
الاجمالي لكن حمل الجواب المذكور على المعارضه كما هو ظاهر عبارته
فوجه بطريق النقض الاجمالي ولو فتر الجواب بطريق المنع جاز تقرير
المراد استدلالا ايضا بانه في سائر الاقسام يتجه على التدبر ما
يقال لغوب غير جائز الا عند الضرورة وفي النقض والمعارضه

والمعارضه ضرورية لان السائل ربما لا يعلم خلل دليل المعقل على
سبيل القبحان فيضطر الى النقض والمعارضه بخلاف الصورة
المذكورة لانه لا ضرورة في اعتبارها لا يمكن المنع مع السند لما اخذ
من الحكم بفساد المقدمة الحقيقية وفيه ان هذا التاميم فيما اذا لم يعلم
النقض والمعارض خلل دليل المعقل على سبيل القبحان وانما في غير
هذه الصورة المذكورة كما اذا اجمعت المنع مع النقض او المعارضه
فلا يتم التاميم الا ان يعتبر اطر واللباب فتدبر وتمايز على الجواب المذكور
الدخل في الدليل بان بعض مقدمة من مقدماته مستدركه او
يجب اخذ مقدمة اخرى فيه او هذا الدليل لا يستلزم المدهي
والجواب عند بان كل ذلك مناقضة متعلقة بالمراد على الحاشية
في الدليل مردود بان كون ذلك المراد على مما يتوقف عليه محتمل
الدليل محل المناقض سيما الاخير كما ان رايه في الحاشية وفيه ايضا
نظر لان الظاهر ان الاعراض استدلال والجواب من فاعلم في رده
الجواب كلام على السند بطريق المنع اللهم الا ان يقرر الاعراض
منعاً والجواب استدلالا لانه يكون مقدماته باسرها منوعة على ان
قوله سيما الاخير محل تأمل ويكفي الجواب عن اصل الاعراض بان الدخل
في الاستلزام مناقضة لان الاستلزام مما يتوقف عليه صحة الدليل
وقطعا والدخلان الاخران راجعان الى الدخل في الاستلزام اما الثاني
فظاهر وانما الاول فانه الاستلزام المعبر عنه الدليل الاستلزام السببي
للسبب كما هو المتبادر والمركب من السبب وفعل السبب لا يكون
سببا بالضرورة وانما ما قيل من قبيل تعيين الطريق فوجه خارج

عن قانون المناظرة فيها به انه واقع في كلام المحقق على ما لا يخفى وايضا
 بحكم الجواب بان كل واحد منهما منع مجازي له عاوي الضمنية والا
 ولا مدخل لهما في حجة الدليل وان كانت مقارنته له فهي خارجة
 عن المقسم كما لا يخفى على ان ذكرنا الدعاوي لو لم يكن مما يتوقف عليه
 صحة الدليل كان الدخول فيه مانعا ومنه وان كان محل الجواب الذي
 ذكره على هذا التوجيه لا يبيح ما ذكره في الرد اصله **قوله** **سواء**
 للمنع الى اخره المشهور ان مساواة السند للمنع ان يعبر به القياس
 الى نقصان المقدمة الممنوعة بالمعنى المشهور في التسمية بين القضايا
 وكذا العموم والخصوص كما ان رتبة في الحاشية وربما يقال ان
 المساوات وسائر النسب بين السند والمنع تقبيلها بقياس
 الى خلاف مقدمة الممنوعة او لا وفيه ان الظاهر ان السند من قبيل
 المقدمات وخلاف المقدمة الممنوعة من قبيل المقدمات فاعتبار
 النسب بينهما ليس على ما ينبغي **قوله** **في** يدفع بالابطال الى وهذا
 مبنى على ما استدل به فيما بينهم من ان منع السند ليس بموجبه اصلا
 وابطاله موجب اذا كان مساويا لا غير كما ان رتبة في الحاشية
 وقد يقال يرد عليهم انه ينبغي ان يكون منع السند مساويا ايضا
 موجبا فيما اذا قام المعلق ويلاحظ اثبات المقدمة الممنوعة
 لان السند مساوي يكون معارضا لذلك الدليل فيكون دفعه
 بالمنع او الابطال من حيث انه معارض له نافعا كما ان ابطال
 السند مساوي فافهم من حيث انه مساو للمنع وبطلانه دليل
 دال على بطلان المقدمة الممنوعة لامن حيث انه سند وفيه نظر

الذي بناء المنع عليه سواء كان
 مع نقصان المقدمة الممنوعة صح

التي لا بد ان يرفع شعارها الى القضية على ما لا يخفى

نظر لان السند مساوي انما اعتبره السائل هو مقتوي منه وانما
 كونه مساويا له او معارضا له ليس ذكره المعلق فافهم رتبة على ما اعتبره
 في اعتبار المعلق له لكونه لا طائل تحتها الا اذا مسست السائل اليه الحاجة وذلك
 الا في ابطال السند مساوي لا يثبت المقدمة الممنوعة يحتاج الى اعتبار
 ذلك ليحقق اثباتها الذي يجب على المعلق تخلق ما قام المعلق ويثبت
 على المقدمة الممنوعة فانه لا حاجة له الى اعتبار كون ذلك السند
 معارضا لذلك الدليل بل هو من قولهم نعم اذا اعتبر السائل
 تلك القضية وجعل السند المذكور معارضا لذلك الدليل وجب
 المعلق دفعه بالمنع والابطال كما هو حكم المعارضة **قوله** **على** **سبيل**
 المنع الى اخره ارادوا بالمنع المجازي اعني المطلقا كادل عليه
 تقابل النقي بالبدليل او التنبه وحكم الكلام على السند فيما لم يذكره
 المنع المضاف في قوله لان منع المنع ومنه ما يؤيده فلا يخفى ما ذكره
 في الحاشية ههنا على ما لا يخفى **قوله** **الذي** **يجب** **على** **المعلق** **عند** **منع** **المنع**
 الى اخره يعني ان اثبات المقدمة الممنوعة واجب على المعلق في مقابلة
 المنع حتى يتم تعليله لا مطلقا بل ان يصدر المعلق في مقابلة المنع
 ملزم فامن المنع فيسكت او يتفكر من ذلك التعليل الى تعليل اخر وكذا
 اخر فوض من الامر من وتعل من هذا القبيل الدخول في السند بانه
 لا يصلح للسندية لانه لا يقوي المنع والدخول فيه بانه في حذ ذاته غير
 مستقيم ولذا الدخول فيما ذكره توضيح السند كما وقع في كتب بعض المحققين
 وحاصله تسليم المنع واخره ارف او ما ذكره بعد وفها لكونهم حجة
 فظهر ان ما استدل به في الحاشية من ان ذلك المقدمة المشهورة

عند باب المناظرة يقتضي ان يكون كل واحد من هذه الاشياء
الواقعة في كتب بعض المحققين من قبيل ترك الواجب محل نظر
فانظر قول **م**ن وكما بالكلية الى خذه يكثر توجيه الترك بان فيه
الشارة الى ان القسم المذكور بعيد عن القول جديا ان حكمه
يصلح ما ذكره باوئي تامل **قوله** وانت جيز هذا اعتراض الى ما سبق
انفا من ان الكلام على السند على بيل النقي بالدليل او التنبه انما
يقيد اذا كان السند ما يوجب يلزمه اه وتلخيصه ان قوله
يجب يلزم من وقوعه في المنع اذا كان اشارة الى ما ذكره من
دليل كون الكلام على السند ما يوجب سبيل النقي مقيدا فهو ممتنع
لان المسوات اعم من اللزوم وان كان تقييدا للسند ما يوجب
يلزم ان لا يكون وفي السند ما يوجب على اطلاقه مقيدا او هو خلاف
رايهم وبك الجواب عندنا جيزا لكل واحد من الشرحين اما الاول فبان
يقال هذا الدليل مبني على ما هو التحقيق من ان الدوام لا يتفكك عن اللزوم
على ان مجرد الدوام بكتفي في اثبات المرام اذ لنا ان نقول وفي
احد المتساويين لا يتفكك عن وفي الاخر وفي السند ما يوجب يكون
مع وفي المنع قطعا فيكون مقيدا فيثبت المدي باوئي بغير الدليل وانما يقال
من انه يجوز تحرير الدليل حيث يندفع الاشكال بان يقال المقتضى ان وفي
احد المتساويين بغير كونهما متساويين يستلزم وفي السند ما يوجب
الاخر فقيده انه على تقدير تمامه انما يدل على ان يكون وفي السند ما يوجب
للمنع بطلان كونه متساويا له مقتضاها والظاهر ان وفي السند ما يوجب
للمنع مقيد مطلقا وانما الثاني فلاننا ان وفي السند ما يوجب

المساوي مطلقا مقيد عندكم وبوئيه ما وقع في كلام شيخنا
المسعودي من ان ابطال السند انما يقيد اذا كان لازما للمنع فثبت ان
وبك ان يجاب عنه بان السند ما يوجب في عرضهم ما يكون بينه وبين
المنع تلازم وح ينطبق الدليل على المدي بلاحفاء كما ان ابا عبد الله في
الحاشية لا يرد عليه انه يلزم على هذا ان يكون السند الذي لا يتفكك
عن المنع ولا المنع عند اللزوم بينهما واسطة بين القسم والسند
وهي مساوي والاعم والاضيق مع انهم حرواها فيها كما ان ابا عبد الله
في الحاشية الاخرى وفيه ان اراد حصر السند المطلق في الاقسام
المذكورة فندم لجاز ان يكون السند مبينا في الواقع وان اراد حصر
السند الصحيح فيها فالسند الاعم خارج عنه فلا يجوز عدة من الاقسام
فالاولي ان يعتبر السند الصحيح وتختلف من البين الاعم على ان الحواشي
او تحقق الواسطة المذكورة غير معلوم واعلم ان حواشي واسطة
اخرى لان الاعم والاضيق ان اعتبر اللزوم فبهما عن اول الجانبيين
فقط على ما يقتضيه اعتبار وفي السند الذي لا يكون بمقتضى
وبين المنع لزوم احدا لكن يكون احدهما عن الاخر واسطة بين القسم
المذكور وان اقبلنا على ما هو المشهور في تفسيرهما فالسند الذي
يكون بينه وبين المنع لزوم من احد الجانبيين فقط لا يتفكك مشي
منهما عن الاخر واسطة بينهما وايضا لا يخفى ان وفي كل واحد من الواسطة
الاولي والثاني مقيد بخبر الدليل الا ان يكون وفي السند ما يوجب
مقيد على ما عرفت فلا يخفى حصره وفي السند ما يوجب بالمنع المذكور
قوله فان قيل السند ما يقتضيه الظاهر من معارضة القول لا يتفق

السند الا اذا كان مآباً باعتبار الدليل المعطوي ويجوز ان يكون نقياً
اجمالياً للدليل المذكور لبيان ان وفي السند المبني وان يكون متفلاً
للدليل المذكور بناء على انه قد تم كونه دليلاً على حصة وفي السند في المبني
وهذا هو الكلام للجواب المذكور كما لا يخفى وعلى كل تقدير يمكن دفعه بان المراد
بمحذوف في السند في المبني وفي حصة وفي السند الصحيح فيه والسند لا يتم
غير صحيح المراد الحرف الاضافي بناء على عدم الانتفاء الى السند الا يتم وهذا
يصدق ما يمكن ان يورد على المحذور من انه يجوز ان يكون السند اخص من
وجه من نقض المقدمة الممنوعة ومآباً يخفها او اعم مطلقاً من خفائها
بناء على ان بين نقض المقدمة الممنوعة وخفائها عدم توافقاً من وجه
ولما ذكرنا ان وفي ذلك السند ايضا يدل على ثبوت المقدمة الممنوعة كدفع
السند المبني لنقض المقدمة الممنوعة والاعم منه مطلقاً **قوله** على تقدير
جواز الطاهر ان الخبر راجع الى السند الا يتم فيه اشارة الى من جاز كون السند
اعم بناء على منقذ التفسير المذكور على ما اشرنا اليه فيما سبق لكن هذا المنع ضعيف جداً
لان السند قد فسر في شرح الادب السعدي بما كان المنع مبنياً عليه لا يخفى
ان هذا المنع ايضا لا يعم على انه لا يدفع الاعتراض عن القائل بالتفسير
السابق وهذا السند قد ستره بل لا يكون موجهاً اصطلاحاً في
الاعتراض بطريق المنع **قوله** كان مجافاً لهذا الكلام مبنياً على ما سبق تحقيقه
من ان النسب المعبر به بين السند والمنع انما هو بالقياس الى نقض
المقدمة الممنوعة في الحقيقة كما ان النسب في الحقيقة هو هذا وذلك
لان النسب المعبر به في السند لو كانت بالقياس الى خفاء المقدمة
الممنوعة لا يلزم ان يكون السند لا يتم مجافاً للمقدمة الممنوعة ضرورة

ضرورة ان تحقق في الموضع على هذا انما يقتضي كونه مجافاً لموضوع المقدمة
الممنوعة وهو لا يستلزم صدق المقدمة الممنوعة كما في اعتراض الحسن
نعم على تقدير كون السند مجافاً لموضوع المقدمة الممنوعة ايضا يتم
الجواب على قياس كونه مجافاً لنفسها لان ابطاله على هذه التقدير
ايضا يقرباً بقليل ان يبطل بسببه وضع مقدمة فلا يثبت دعواه
قوله فان ابطاله يقرباً بقليل ان يبطل بسببه وضع مقدمة فلا يثبت دعواه
ابطاله لا يمكن لانه لا يلزم ارتفاع التقييد وهذا ليس بشيء لان ابطال
اشئ اقامة دليل على بطلانه وهي لا يستلزم ابطاله في الواقع بخلاف
ان يكون الدليل قاسداً فابطاله لا يستلزم ابطاله ارتفاع
التقييد ولو سلم فالحث في فن المناظرة عبارة عن الابحاث من
حيث انها نافذة او مقفرة لامن حيث انها ممكنة او مستحيلة كما لا يخفى
على انه يجوز ان قوله على تقدير جواز اشارة الى من جاز كون السند
الخير راجعاً الى وفي السند الا يتم وايضا يجوز ان يكون قوله ان سلم
في الحاشية الاشارة الى اشارة الى هذا وما قيل في وفي ذلك من انه
لا يلزم ارتفاع التقييد لجواز ان يكون السند اعم مطلقاً عن نقض
المقدمة الممنوعة واعم من وجه من غيرها فليس على ابطاله على
هذا لا يكون الابطال مقراً ايضاً كما ذكرنا في الحاشية الاية والمقتضى
المذكورة الزامية على كون الابطال مقراً **قوله** فحينئذ ما قيل في
الى ما ذكرنا في الحاشية من ان ذلك ان سلم على تقدير كون السند
اعم مطلقاً عن نقض المقدمة الممنوعة وعندها ما هو عليه
على تقدير كونه اعم مطلقاً عن نقض المقدمة الممنوعة واعم

اعلم ومن وجد من غيرها وايضا لا بد في ذلك الجواب النقص بالسند
الذي هو اخص من وجد من نقض المقدمة الممنوعة وما اختلفت الاوامر
مطلقا من خفاها ما سبب اليه الاشارة فهو غير حاسم لمادة الحال
وانت تعلم قولك ان سلم يدل على ان ما اوردته من الجواب المذكور قوله
على تقدير جازة في تقرير الجواب يدل على ان الجواب ايضا منع فيلزم مقابلة
المنع بالمنع وما يقال من ان ما ذكره انما يبيح اذا فسر السند لا علم من
المنع بما كان اعلم من نقض المقدمة الممنوعة واما اذا فسر بما كان اعلم
من خفاها فلا ان الاعلم من خفاها لا بد ان يجامع مع وضوحها من غير
منزل الخفاء وهو لا يقبل التقدو حتى يكون السند اقرب من وجه منه
فلا بد ان يكون الاعلم مطلقا من خفاء المقدمة الممنوعة اعلم مطلقا
من وضوحها ايضا منطوقه لان كون وضع المقدمة الممنوعة
من غير منزل الخفاء مما لا يقبل التقدو والسند واضح لا يحتاج الى
منزل الخفاء على ان يقتيد الوضوح بكونه من غير منزل الخفاء غير ظاهر
قوله وهو هنا سؤال مشهور قد يقال هذا السؤال انما يرد اذا حمل الخلف
على تخلف الحكم الذي هو كاهن المتبادر اما اذا حمل على ما هو اعلم من تخلف
الحكم عن الدليل وتختلف الامور في المردود لانه اذا استلزم
الدليل في ذاته لانه متخلفا عند قطع ضرورة ان ذلك الف
اللازم غير تحقق في الواقع ولا يخفى عليك انه على تقدير حمل الخلف على
تخلف الحكم عن الدليل انما يرد السؤال المذكور اذا اردت من الحكم الحكم
الذي في الدعوى كاهن المتبادر واما اذا اردت الحكم اللازم للدعوى سواء
كان حكم الدعوى او غيره من اللوازم فلا ورواه ايضا ويحتمل ان يجاب

ان يجاب بانه لما يرد اذا حمل قوله اذا استلزم به الى اخره على الحقيقة
واما الاجماع على حال فلا يرد الا انه لا بد من رعاية لكثرة في تخصيص
الخلاف بالذكرة كان النكاح فيه انه شهر الشواهد على ما ينسب به
الاستقراء **قوله** اما تخلف الحكم متعلق بالقول لا بالقول اي يكون
مشتقا من القول احد الامور المذكورين سواء اخرج الى بيانه او لا
او متعلق بمنع الدليل لا يتفرد بغيره ان يكون عدم صحة
الدليل في قوة الاستلزامه خلاف ما يحكم به بهمة العقل على ان جود
الاحتمال العقلي غير قاطع في التعريفات وما في ضمنها من التقسيمات
الاستقرائية كما وقعت الاشارة اليه سابقا **قوله** وايضا المعارضة
ظاهرة في اللوازم الذي هذا وجه ان لا ينفك الحكم المحقق الشريف
في هذا المقام كما ان في الية في الجائز وفيه ان المعارضة في الاحتمال
اقامة الدليل على خلاف ما قام عليه الحكم الدليل وهذا المعنى لا يقتضي كونه
المعارضة متعلقة بالدليل بل متعلقة بما يهدي في خبره في باقي الظاهر
قدح في المعنى والدليل مسكوت عنه وان كانت واجبة الى القبح فيه
في الحقيقة وبما دفعه بان المراد ان المتبادر من المعارضة كسب
العرف ان يكون متعلقا بالدليل الذي اقامه العقل على ما ادعاه الامر
انه يوصف الدليلان بالمعارض دون المدلولين حتى ان المراد بالمعارضة
ههنا هو المقابلة على سبيل المعارضة على ما قد يتبادر بوضوح المحققين
لما هو المشهور من اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الحكم الدليل
لا يرد بوجه **قوله** لا يرد بوجه ولا يرد ان المقابلة على سبيل المعارضة
بغير الخلاف متعلقة بالدليل لا بالمدلول نعم وتوحي الحكم على ما هو المشهور

في مقصود المعارضة وجعل من له عرض دفع ورد على سبيل المجازة
تعدله بالمدلول ايضا كما لا يخفى نعم لا بد من اعتبار الخبر فيها على تقدير
كما لا يخفى وانما تعلم ان قوله بدليل الخلف لا يرتبط بقوله عرض الا
بمكلف بعيد وهو ان يحمل المعارضة على المعنى اللغوي وهو المقابلة
على سبيل المجازة اي قوله بدليل الخلف او يجعل المعارضة بمعنى الرد
والدفع مجازا اي رد بدليل الخلف فليت على قول **له** ونقطة هذا مبني
على ان المعنى في المعارضة ان يكون دليل المعارض والتاخير نقض ما يدل
عليه دليل المعلق كما يستفاد من كلام السيد السند في هذا المقام ويرد عليه
كما اشار اليه في الحاشية انه يلزم ان لا يكون الدليل الدال على احض من
نقض ما يدل عليه دليل المعلق او ما يويه معارضة دليل المعلق كما لا يلزم
الدال على حدوث العالم من المتكلمين بالنسبة الى الدليل الدال على قدم
من الحكماء فيبطل حص كلام السالك في مقابلة المعلق في الحق والنقض
والمعارضة تظهر من ليس متفادا لا نقضا ايضا ويمكن ان يجاب
عنه بان الدليل الدال على احض من نقض مدعي المعلق او ما يويه والى على
نقضه فمما حذره استدلال ما احض للازم واحد المساو بين
الآخر فيجوز ان يكون ذلك الدليل معارضا لدليل المعلق من حيث انه يدل
على نقض مدلوله لا مع قطع النظر من هذه الجبيلة لانه المقابلة على سبيل
الممانعة ولا تمنع الا باعتبار التناقض بل هو مع قطع النظر عن تلك
الجبيلة فليس بقاوح في مدعي المعلق والمق حصر الكلام القاوح فيه
في المنوع الشك على ما لا يخفى **واعلم** ان الفاضل الشارح لم يرد
المسعودي في الخلاف المعبر في تعريف المعارضة بمطلق استاني

الشافعي وبوجه العبارة المشهورة في تعريف المعارضة من ان
دليلكم وان دل على ما ادعيتكم كن عندي ما ينفيه فقول له في
الحاشية هذا الكلام لم يفسر على ما ينبغي **قوله** عين دليل المعلق
الاولى الى اخذ المراد اتحاد الدليلين مادة وصورة لكن لا من
جميع الوجوه كما هو المتبادر والالتم نقض المعارض بينهما كما اشار
اليه في الحاشية بل باعتبار خصوصية الصورة وبعض المادة
وهو الكبري في الاقضية الاقضية البنية والجزء المتكرر بعينه
نقضا وانما ثاني الاقضية الاستثنائية كذا يقال وعلى هذا
القياس الكلام في الاستدلال والتمثيل فتأمل جدا وفيه نظرا
اولا فلانه انما يحتاج الى حرف العينية في تعريف المعارضة
بالقلب عن ظاهرها اذا كان الدقيق المذكور مبني على اصطلاح
المنطقيين في الدليل وانما اذا كان مبني على اصطلاح الاصوليين
فيه فلا حاجة الى ذلك لكن ياتي عنه قوله صورته كصورته
فتأمل وانما ثانيا فلان المعارض في الدلالة المنطوقية غير مطلق
مع اتحاد الصورة والكبري ايضا بل انما هو اتحاد المادة
في الاقضية الاقضية البنية بخلاف اتحاد المادة الاوسط لكونه المدة
من المادة فيه **قوله** كما في المفاصل الى اخذه اي التي يذكر
ان يستدل بها على جميع المطالب حتى النقيضين مثلا ان يقال
الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزما للمطلوب اما ان
يكون معوجا او معدوما او اما ما كان يلزم ثبوت المطلوب لا شئ
تختلف اللازم من المذموم او يقال في الشئ الذي يكون عدمه محال

وجوده مستلزما للمطارد اما ان يكون موجدا او معدوما
لا جاز ان يكون والا يلزم المحال فيكون موجدا فيلزم بطلان المطارد
الي غير ذلك وحدهما ان يثبتا كونه معدوما ويصح الملازمة مستلزما
بانهما انما يثبتان اعدم ذلك الشيء بانقضاء ذاته ببقاء تلك الحقيقة
المفروضة في نفس الامر وهو مما جاز ان يكون عدما بانقضاء ذاته
صح بقاء تلك الحقيقة معا او بانقضاء تلك الحقيقة فذلك في شرح
المقسط **قوله** ولما كان الى اذرة السارة الى ان الفاد في قوله
من في المصورين فوجه التفسير على تقديره وان الساتر مستدل في
النقض والمعارضته وفيه ان المطاردات حقيقة على قدره نقض
للقاوة التي توجب بين من المصل والنقض والمعارضته من ان
يجب قياس ما عرفت في قدره فاذا استغلت به فلا حاجة الى تقدير
اصلا وانما يقال بان ضرورة المصل ما فيها في صورة في النقض والمعارضته
انما يتبع ذلك ان يكون حجة ظاهرة عند فالكلام انما يجوز على الاحمال
او على التقييد في التفرع على قياس سبق **قوله** فانه غير موثقه اما
فلما استراليا في الحاشية من ان البرهان الثاني للمعلق ان يكون
اقوي من دليل المعارض بوجه من الوجه ولو سلم فجز ان يكون مجموع
الدليل اقوي من دليل واحد وعلى التقديرين لا يكون سلب جواز المعارضته
على المعارضه مطلقا على ما ينبغي ان يكونها موقفة في الجدل وهذا القدر
كافي في حمله في كلام المصنف على المنه الاعم وتاما فكلما استراليا في
الحاشية الاخرى من ان المعارضه على المعارضه واقعة في كلامه فثبت
فيكون جازة منهم **قوله** لوانه الوضوح الطبع السبار من الطبع

من الطبع في مثل هذه العبارة كحسب التقديم بالطبع ومن البين
ان النقض ليس مستلزما بالطبع على المنه فكلما هو بالطبع ههنا
لترتيب الذي يقضيه طبع البحث بناء على ان الدليل من صلب قريبا
الي المطارد ومقدمة موصلة بهية الله والدخول الموصلة
القريب اقرب في اهر المناظرة الي ما هو الحق اعني ربما يدعيه
الحضم وفيه نظرا كما اولا فلما لا نسلم ان طبع البحث يقضي تقديم
النقض بل انما انه يقضي تقديم المناظرة كما تقر في المناظرة
من ان المصل ما دام مصلحا يكون التقليل حقة وليس كذلك هناك
الا المطالبة ذلك وتاما لما فيها فلكان ذلك لا يقتر المحض لان طبع
البحث وان انقضى تقديم النقض كما تقدم متعلق المناظرة
وهو مقدمة الدليل على متعلق النقض اعني مجموع الدليل بالطبع فثبت
تقديم المناظرة على قياس ما تقر في تقديم الموصلة الى النقض على المصل
الي التقدري في كتب المنطق والكل جبهة هو موثقه وانما ثانيا
فلما يجوز ان يكون عدول المصنف عما هو الاسد لئلا يتقوى به بيان حكم
النقض والمعارضته على الوجه المناسب وكان استراليا في الحاشية
الي جميع هذه الوجوه فتجيبه **واعلم** ان ثاخير المعارضته من النقض
والمناقضة في ترتيب البحث على ما تقدم عليه ليس على ما ينبغي
بل انما تقدمها لانها اقوي لكونها ابطالا للمدعي الذي هو الفرق
الاصلي من المناظرة دفعة بخلاف النقض والمناقضة او المناظرة
ليست ابطالا او النقض وان كان ابطالا للمدعي كذا ابطال المدعي
لا يستلزم ابطالا للمدعي وتاما ما قيل من ان المعارضه لا عبرة بها

كأننا دخلنا في البر حننا فبقية ان الدخول الدعوي اقوي من
الدخول الذي لا ينجي **قوله** تجري في التنبهات فيه انه يجوز ان
يكون جريها فيها على سبيل الجواز وهو الحقيقة ويؤيده ان الدليل
مقتضى تفرقاتها وحمله على ما بقى التنبه بجوازها من سبب لمقام
التعريف ولو سلم فالمنفع الملائمة في التنبهات مما لا تجري كثير
نفع ولما يقع بهذا الوجه كما لا ينجي على من شيع مواضع جريها من كلام
فكانه لهذه التنبهات لم يتصور لها **قوله** انما هو ان مقتضى الى اخره
انما هو من التعلق التعلق اللفظي كالتعلق بالتلفظ وفيه ان
شيء من الافعال السابقة لا ينعى ان مقتضى به هذا الطرف بل هو
خبر مقتضى حدوث اي القواعد المذكورة مما لا يكون نقول كما لا ينجي
فلما لم ينعى التعلق في الحاشية بالارتباط والمراد بالارتباط بما هو
في صدر الرسالة الى ههنا ارتباطه به من حيث الخطاب فيما عبر
عنه بصيغة الخطاب كقوله زافات ومن حيث الغيبة فيما عبر عنه
بصفة الغيبة كقوله منع يعني ان قوله بان نقول ينبغي ان يكون
على صيغة الخطاب وقوله يمنع كجواز الجواز فيما بعد على صيغة الجوز
للغائب كذا لا يلائم قوله في اخ التمييز فيمنع بان يقال ويجوز ان
يكون المراد من الارتباط بالارتباط بما سبق من حيث انه تمثيله في
قوله وهذا شروع او بيان لوجه الارتباط فقد تر **قوله** في تمييزه
ما سبق فيه انه لم يذكر تمييزه من ما سبق كقوله ولا يمنع التعلق والذي
الاجاز ان الكلام لا ان يقال المراد بما سبق المقاصد السابقة والقول
المذكور ليس من مقاصد الفنون او المراد من الجمع الخبي والمأثرة في حكم

في حكم الكلام كما ان رايه في الحاشية كذا التوجيه الاول غير حاسم فانه
الاشكال ان من المقاصد السابقة ما لم يذكر تمييزه هنا كطلب التوبة وطلب
الدليل المتين الجرد **قوله** اسناد الكلام حقيقة الى ذاته الى اخره حاملة اذ الكلام
مسند اليه حقيقة في الشرع كمن اسند اليه حقيقة في الشرع فهو صفة
ازلية في الكلام صفة ازلية له ولما قلنا ان نقول قد خرج المحقق التفت زان في الشرع
بان نبوت الشرع موقوف على عدة امور منها نبوت الكلام فالتفت بالشرع
ليكون دورا قطعيا كما ان يجب عنه بان نبوت الشرع لا يتوقف على نبوت
الكلام كما لا ينجي على المتأخر الصادق وكلام المحقق التفت زان لا يكون اسناد
على المصنوع وغيره من المكملين في انباء الكلام بالشرع ولو سلم فلما يتوقف
نبوت الشرع على نبوت الكلام اللفظي دون النفسي وهو المراد هنا ولو سلم
فالمراد بالشرع الذي يتوقف نبوته على نبوت الكلام هو الكتاب اما السند
فلما يتوقف نبوته على نبوت صفة هذا الكلام بل يكفي فيها اثبات الصانع
المعلم القدير والاثبات النبوة بما سوى الكتاب من المعجزات نعم لا يلزم قوله
وكلم الله موسى تكليما لانه يرد ظاهره على انه اسند بالكتاب وانما لم يخرج
بكلمة او اسند ايها ما للاقياس فانهم **قوله** على تقدير تمامه سابق
اي من اسناد الكلام حقيقة الى الله في الشرع بسند ان المسند اليه
في قوله وكلم الله موسى تكليما هو الكلام على ما ان رايه في الحاشية
وفيه ان الظاهر ان يقول لا التكليم بالكلام وكذا الكلام في قوله اسند الكلام اه
اذ المراد هو التكليم بالكلام فلا دلي ان في المسند بالتكليم بالكلام لا بالكلام
كذا الكلام ههنا مبني على عدم التوقف بين اسناد الكلام واسناد التكليم
بالكلام بناء على ان التكليم بالكلام هو الانصاف بالكلام عند انشاؤه

وجوز منه المقتضى كما ينبغي نعم يتجه ان التكلم اخص من الكلام بالكلام لان
التكلم في الغير على ما يستفاد من كتب اللغة وثبوت الاخص يستلزم ثبوت
الاتم كما لا يخفى **قوله** يدل ان الكلام قد يقال المراد منه في الحقيقة قياسا
من النحل الاول كما عرف ثم تفرقه ومن البين انه ينتج ما هو المطلوب هنا
فيعد تسليمه لا وجه للمناقشة المذكورة واجاب عنه في الحاشية بان المراد
بالدليل ما هو المذكور من الدليل وهو العنوي ثم اخذ تخيير الكلام في هذا المقام
ان العنوي ثم دللنا على العنوي فالكبرى ثم وما في بعض الشرح من ان المذكور
في كلام المص من الدليل بعد تسليمه يدل على المدي والانه طبيعة والظن
كاف في التفسير فلو كان فيه كما لا يخفى ذلك ان يقول يجوز ان يكون الكبرى مطلوبة
ان كل سند اليد حقيقة صفة ثابتة كما يجوز ان يكون ان كل سند اليد
حقيقة صفة زلية وعلى الاول الكبرى مسلمة والاستلزام مجموع وعلى الثاني
بالعكس فانما خرج المحقق من الكلام على احد الاحتمالين وشارك حكم الاخر
بالمقابلة فثبت **قوله** عقلا ونقلا انما عقلا فلان ذلك غير لا يخفى
بكمال التوحيد والانه لا دليل على ذلك وما لا دليل عليه يجب تقيده على ما قالوا
وانما نقلا فلان الجمهور حصروا الصفات الموجودة في سبعة
او ثمانية ولا يبعد ان يقال المراد من الصفات الموجودة المذكورة هي ما ثبت
لها من الصفات غير المتشابهة ولا يبعد ان يقال ان المراد من الصفات
المتكثرة التي يلزم كونها موجودة اذلية صفات الاضافية والسلبية لكونه
تحتاج العالم وكونه في غير العالم الى غير ذلك وجه بطلان ذلك عقلا
ظاهر ضرورة ان من صفات هذه الصفات السلبية ولا شك انها ليست
موجودة في الخارج ووجه بطلانه نقلا ظاهر من ان يخفى **قوله** فان

وجه بطلان ذلك عقلا ظاهر ضرورة
انها ليس موجودة في الخارج ان من صفات
الصفات السلبية لا شك انها ليست
موجودة في الخارج ووجه بطلانه نقلا
الظاهر من ان يخفى

فان قيل جواب بحسب المدي حيث يثبت المقدمة الممنوعة ويحفظ
المع المذكور وحاصلها ان الارادتي هما ليس بمعنى القديم بل بمعنى اسم منه
وما ذكره في دفعه اوله انما منع التفسير بناء على انه خلاف الظاهر لعدم
موافقة كلام القوم والمع المذكور بين على الظاهر وانما المراد بالمنع
المذكور مع سنده على كلام القوم وهذا لا يفي كلام المص وما ذكره في دفعه
ثانيا ان اراد له سنده اخذت قلم ان النقص الاجمالي الذي ذكره المص
فيما بعد يدل ظاهرا على ان الارادتي في كلامه ايضا بمعنى القديم فلا يخفى **قوله**
فيه ما فيه الاول انما في دفع العلاوة المذكورة باثبات المقدمة
الممنوعة بعد تحريك المدي بناء على انه يلزم قيام الحوادث بذاته والثاني
انما في دفعه بان الحوادث قسم المروج وفي الخارج والموجود والواجب
فيما نحن فيه مجموع بل هو اول حيث ولذا اوجب الى تحريك المدي وانما قيام
الحقيقة المتجددة الغير الموجودة في الخارج بناء على ما سبق فاستحالة المنة
ممنوع كما ان رايه في الحاشية على ان استحالة قيام الحوادث ايجبه
بذاته ممنوعة عند الكرامية كما ستعرف **قوله** قد دفع بالا من تقريره فمثل
ان يكون الحق دفع المع باثبات المقدمة الممنوعة وان لم يتم في الواقع
لكنه رايد على التمسك بان يكون المقصود دفع السند المذكور اما بناء على
فرض مسأله كقولنا او على تقديرها وذلك لان المع المذكور مستلزم بسنده
اخرى كما لا شك في ذلك وانما الشرح **قوله** ان الحقيقة اصل الى اخره هذا لا شك
بمعنى الخارج عند عدم المانع والوجه ما يقابله وانما الاستدلال كلام المص فحذف
يكون هذا الحق ويجوز ان يكون تحت القاعدة وهي ان الحقيقة اصل الى اخره
عند الاستدلال وما لها وانما يكون ان في ظاهره قوله فلا يحتاج الى دليل

الى ارادة الحقيقة ظاهرة في دعوى هذه المقدمة المنوعة لكثيرها
 لا تنفع على اصالة الحقيقة وفردية الجواز وتوجبها ان يراد منه لا يجاز
 الى دليل غير الاصل والوجه لا فائدة يعتد بها لقوله انما الدليل الذي قال
 السيد السند في التقرير شاع كما نقله في الحاشية ولا يخفى ان حقيقة
 التقرير المذكور استدلال باصالة الحقيقة وفردية الجواز من انفس الاعراض
 عن الحقيقة الى الجواز ظاهر وهذا الدليل قطعي لا يفيد الا الظن بالمدي كما اشار
 اليه في الحاشية الاخرى من انه من المطالب اليقينية على ان في افادة الظن
 نظرا على ما عرفت انما **قوله** فيوجد الدليل الى اخره قد يقال النقص
 الاجازي قد يكون باجراء الدليل بعينه في مادة الخلف وقد يكون باجراء
 زبدته وخلاصة خبرها وليس معنى جريان الدليل بعينه في مادة الخلف
 ان لا يتفاوت الدليلان في الموضوعين اذ لا ضرورة ان نقد والمدي
 يستلزم نقد الدليل بل معناه ان لا يتفاوتان الدليلان الا باعتبار
 جزئية الحكم عليه في الاقيسة الاقتضية باعتبار المتكرر بعينه
 انما يقال او انما ياتي الاقيسة الاستثنائية ودعي هذا القياس الكلام
 في الاستقراء والتمثيل ولا شك ان ما نحن فيه من هذا القيد قد يظهر من
 هذا الحق صفة السار اليه في الحاشية من ان النقص من القسم
 الذي يجري فيه زبدته الدليل وخلاصة في مادة الخلف على ما لا يخفى
قوله وهو ان الكلام مركب بتعريف هذا المقام ان هو قياسي مقارن
 احد هاتين الكلمتين حقيقة له وكل ما هو حقيقة له في القديم فالكلام قديم واما
 ان الكلام مركب من الحروف المتعاقبة في الوجود وكل ما هو كذلك فهو حار
 فالكلام حادث فافترقا المسكون الى فرق اربع بعدد مقدمات

مقدمات القياسين فذهب الى اثباته والحق باطلا الى حجة
 القياس الاول فقد ثبت الاستدلال في صري القياس الثاني
 وهو المنع المذكور في كلام المصن والحق باطلا في كبره وذهب المعتزلة
 والكرامية الى حجة القياس الثاني فقد ثبت المعتزلة في صري
 الاول وهو المنع الذي ذكره المصن سابقا والكرامية في كبره **قوله**
 لا سلم ان الكلام مركب حاصل هذا المنع اذ الكلام المتنازع فيه هو
 الكلام التقني وهو معنى قائم بذاته تعبدك عليه الكلام اللفظي
 وهو غير مركب من الحروف انما المركب منها هو الكلام اللفظي
 وهو غير متنازع فيه فهذا هو المذهب الجاهل وقال بعض الحنفية
 ان الكلام التقني قائم بذاته تعبدك على اللفظ والمعنى جميعا غير
 مرتب الاجزاء كالقيام بنفس الحافظ والترتيب انما هو في التلخيص
 والقراءة لعدم ساعدة الآلات وفي كل من القولين انما لا يليق
 ايرادها في هذا المقام **قوله** ان الكلام لغة القواد والبيت لا يخل
 ومدار الاستدلال به على الكلام الاول سواء وجد الكلام الثاني كما في نسخ
 هذه الرسالة او وجد بدله المثلان على ما وقع في بعض الكتب الكلامية
 كما اشار اليه في الحاشية **قوله** بان ما ذكره الى اخره في دعوى
 كون المعارضة في المعقولات كالتقص في ابطال الدليل لا كونها في قوتها
 ولا يخفى ان مجرد استلزام المعارضة للنقص كاف في ذلك على ان الظن
 من القوة ما يقابل الفضل لا التنازع كما في قول المصن المصنوعة في قوة الجزئية
 وما ذكره يدل على كونها نقضا بالقوة كما لا يخفى **قوله** انما يتم الى اخره
 الحاصل ان جعل الادلة العقلية امارات تدل على انها ادلة عقلية وما يقابلها

اعني الادلة العقلية او التي يقينية وجعل الادلة العقلية ملزومات
 تدل على ان اللزوم معقبة فيها غير معتبر فيما يقابلها اعني الادلة العقلية
 وايضا لا بد لهم من هذا الفرق حتى يتم مقصودهم وهو بيان ان المعارضة
 لا تستلزم التصديق باليقين كما لا يخفى على من كان من الفرقين من حيث **قوله**
 واليه المرجع والمآب الظاهر انه من قبيل عطف الاخبار على الانشاء
 فيها لا محالة من المآب وهو غير جائز الا ان يحل الاثر على الاخبار جازا او اثنا
 على الانشاء كانه كذا او يجعل المآب للمالكية او عطف العقيدة على الواقعة من غير
 اعتبار الاخبار بغير الانشاء **قوله** واعلم ان حواشي الى هذه الام
 ان ما نقل في حواشي هذا الشيخ لما كانت مطبوعة معتمدا عليها عند
 المراجعة الاشارة اليها في مواضعها ليعتقد
 عليه المحضون ويمتنعوا عن غيرها ان الله
 مع الذين اتقوا والذين هم
 حسنون
 تحت
 بسم الله
 الح

خاتمة الحلة
King Saud University



خاتمة الحلة

اما المقادير فيجب ان المنطق
ويبان الحاجة اليه وموضوعه
وانما المقادير ثلث فاما في اقسامها
والتسمية في القضايا واحكامها والاعمال
في القضايا

بسم الله الرحمن الرحيم
ورتيبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة موصفاً بحمل الترتيب
من واجب العقل وتوكل على جوده المفيض للحجج والعقل انه خير مني ومعين اما
المقدمة فيقربنا بحسب **الاول** ما هيبة المنطق وبيان الحاجة
اليه **العلم** انما يتصور فقط وهو صورة الاشياء في العقل او تصور
معه حكم وهو اسناد ايراد الى خرافا او سلب ويقال للجميع تصديق
وليس الكل من كل منها بديهياً والاشياء كلها بديهيات ولا نظريات
والا لدارا وتسلل بل البعض من كل منها بديهي والبعض نظري
تخلص بالفكر وهو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول فذكر
الترتيب ليس بعشوائي بل المنطق فتنه بعض العقلاء بعض
في مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين
فتمت الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات
من الضرورات والاحاطة بالترجيح والفاصل بين الفكر الواقعي
فيها وهو المنطق وسموه بالثانية فانونية تصمم من افعالها
عن الخطا في الفكر وليس كالبديهيات والاشياء لا تتغير

ولا نظريات والا لدارا وتسلل بل البعض من كل منها بديهي والبعض نظري
متفاد منه **الحجج** **الثاني** في موضع المنطق موضع كل علم يبحث
فيه عن عوارضه التي للحقيقة كما هو هو اي دلالة او لما يلبس اية او جزئية
وموضع المنطق المعلومات التصورية او التصديقية لان المنطق
يبحث عنها من حيث انها يوصل الى تصور او تصديق مجهول ومن
حيث يتوقف عليها الموصول الى تصور ككونها كائنية وجزئية وواقعية
وعرضية وجنتا ونوعا وفضلا ومن حيث يتوقف عليها الموصول
الى التصديق انما يتوقفها ككونها واقعية وعكس واقعية
ونقيض واقعية وتماثل واقعية ككونها موضوعات ومجولات
وقد جرت العادة بان يسمي الموصول الى التصور قد لاسا رفا
والموصول الى التصديق حجة ويجب تقدم الاول على الثاني وضعفا
لتقدم التصور على التصديق طرعا لان كل تصديق لابد فيه من تصور
الحكم عليه فاما بذاته او بامر صادق عليه والحكم به لا يستلزم الحكم
من جهة احد هذه الامور اما المقالات فثلاث **المقالة الاولى**
في المفردات فيها اربعة فصول **الفصل الاول** في الالفاظ دلالة
اللفظ على المعنى وبوسط الوضوح لمطابقة كماله لان الالفاظ هي الحيوان
الناطق وبوسطها دخل فيه تعين كماله على الحيوان او على انطق
وبوسطها خرج عند التمام كماله على قابلية العلم ونقد الكتابة
وبوسطها في الدلالة الالترابية كون الخارج كماله يلزم من تصور
في الالفاظ تصور الالفاظ لا يتصور في الالفاظ كماله لا يتصور
كماله يلزم من تحقق المستحق في الخارج كماله لا يتصور

المعنى على الجرح من عدم ملازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم
 بسائط كالمفرد الثمن كما في البسائط وانما استلزامها الاستلزام فغير متيقن لان
 وجوده بين لازم لكل ما يميز من تصور بها تصور غير معلوم وما
 قيل ان تصور كل ما هيبة يستلزم تصوراتها ليست غير حاشم
 ومن هذا يتبين عدم استلزام التبعين الا بالترام وانما جازا فلا يوجد
 الا مع المطابقة لا استلزام وجود التبعين من حيث انه تابع بدون
 المتبوع والادراك بالمطابقة ان قصد بحركته الدلالة على جزء معين من المركب
 كراعي الحجرة والا فهو المفرد وهو ان لم يحد لان تحريكه به وجوده فهو الاداة
 كفي ولا وان صح له ذلك فان دلل بحدته على زمان معين من الازمنة
 الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم وانما ان يكون معنى واحدا
 او كثيرا فان كان الاول فان شخص ذلك المعنى يسمى علما والا فهو طاء
 ان استوفت افراده الذهبية والخارجية فيه كاللثا او الخمس
 وتمسك كما ان كان حصوله في البعض اولى واقدم واستند الى الآخر
 كالوجود بالنسبة الى الواجب والمكروه ان كان الثاني فان كان
 وضعه لتلك المعاني على السوي فهو مشتركة كالعين وان لم يكن
 كذلك بل وضع لاحدها ثم نقل الى الثاني وحيد ان ترك موضوعه
 الاول يسمى لفظا منفقا لا عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام
 كاللابة ونشر عينا ان كان الناقل هو الشرح كالعدو والعموم
 واحط احب ان كان هو العرف الخاص كاصطلاحات الخاة والنظار
 وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة
 الى المنقول اليه جازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل

الشئ وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ اخر مرادف له ان توافقا
 في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه **اما المركب** فهو اما تام وهو
 الذي يتبع عليه سكوت **واما** غير تام وهو الذي يخالفه والتام
 ان احتمل الصدق والكذب فهو الجبر وان لم يحتمل فهو اللثا فان
 دل على طلب الفعل دلالة اولية اي وضعية فهو من الاستقلال
 امر كقولنا انت احب رب الحق سؤال ودعاء او من التبعين
 الخامس وان لم يدل فهو التبعية ويندرج فيه التبعي والقسيم
 والنداء **واما** غير التام فهو اما تفصيلي كالحيوان الناطق واما
 غير تفصيلي كالمركب من اسم واداة وكلمة واداة **الفصل الثاني**
 في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي حقيقة ان من نفس تصور
 من وقوع الشئ فيه وكل وان لم يكن والناظر الدال عليها يسمى
 جزئيا وكلها بالوضع والكلي اما ان يكون تمام ما حوته ما حوته
 من الجزئيات او داخل فيها او خارجا عنها والمقول هو النوع الحقيقي
 سواء كان مفقدا لا شئ من في الخارج وهو المقول في جواب ما هو
 بحسب شئ او المفوضية معا كما انشأ وترى مفقدا لا شئ من
 وهو المقول في جواب ما هو بحسب خصوصية الحقة كالشئ فهو الكلي
 مقول على واحد او كثيرين متفقين بالحقاق في جواب ما هو وان كان
 الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع اخر فهو
 المقول في جواب ما هو بحسب شئ الحقة ويسمى جنس او سموة
 بالتمسك مقول على كثيرين متفقين بالحقاق في جواب ما هو وهو
 قريب ان كان الجواب هو الحقيقة وتكون بعض ما يشترك كما في قوله

عنها وعن كل ما يشترك فيها كالجوان بالنسبة الى الانسان
وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشترك فيها غير الجواب
عنها وعن البعض الاخر ويكون هناك جوابان ان كان بعيدا
بمرتبة واحدة كالجسم الثاني بالنسبة الى الانسان وثلاثة اجوبة
ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالنسبة اليه واربعة اجوبة ان كان
بعيدا بثلاث مراتب كالجسم بالنسبة اليه وعلى هذا القياس وان لم يكن
تمام جزء المشترك بينهما وبين نوع اخر فلا بد ان لا يكون مشتركا اصلا
او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له والا كان مشتركا
بين الماهية ونوع اخر ولا يجوز ان يكون تمام الجزء المشترك بالنسبة
الى ذلك النوع لان المقدور خلافه بل بعينه ولا يستلزم بل ينتهي
الى ما ليس به فيكون فضلا وجنس وكيف كان يتميز الماهية
عن ما يشترك فيها في جنس او في وجود فكان فضلا ورسمه بانه كل على كل
الشي في جواب اي شيء هو في وجوده في هذا النوع كسب حقيقة واحدة
من امرين متساويين او امرين متساوية كان كل منهما فضلا لها لانه
بميزه حاء مشتركها في الوجود والفضل المميز للفرع مشترك
في الجنس قريب ان ميزه عنه في جنس بعيد كالحاس للانسان
واما الثالث فان امتنع انكاره الماهية فهو اللازم والافضل
المرضى المخالف واليوزم قد يكون لازما للوجود كاسود للجنس وقد يكون
لازما للماهية كالضاحك بالقوة للانسان وهو اما بدين وهو الذي
يكون مقصور مع مقصوره ملزمه كافي في الجرم الذي بالملزم بينهما
كالانقسام بتمساويين للاربعة واما غير بدين وهو الذي يفقر في الجرم

كلتا طريقتي الانسان وبجملته

في الجرم الذي بالملزم بينهما الى وسط كسب وحي الزوايا الثلث
للقائمين للثلث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من مقصور
ملزمه مقصور والاول اعم والآخر المفارق اما سريخ الزوال
كحوة الجحش ومقورة الوجع واما بطيئة كالشيب والسياب
وكل واحد من اللازم والمفارق ان اخص بافراد حقيقة واحدة
وهو الخاصة كالضاحك والافضل المرض العام كالماشي
وتسسم الخاصة بانها كلية مقولة على ما حكى حقيقة واحدة
فقط فلا غنى في المرض العام بانه كل مقول على افراد حقيقة
وغيرها فلا غنى في الخاصة كجنس نوع وجنس وفصل
وخاصة وعن عام **الفصل الثالث** في بحث الكل في
وهي خمسة **الاول** الكل الذي قد يكون ممثلا للوجود في الخارج
لما نفس مفهوم النقطة كشرط الباري عز اسمه وقد يكون ممثلا
للوجود كالاوجود كالعنفاء وقد يكون الموجد ومنه واحد
فقط مع امتناع غيره كالباري تو اومع امكانه كالشمس وقد يكون
الموجود ومنه كثير اما متناهي كالكوكب السبعة السيارة او غير
متناه كالفوس الناطقة **الثاني** اذا قلنا الحيوان مثلا
بانه كل فلهذا كالمور للشمس الحيوان من حيث هو هو وكونه كلتا
والمركب منها **والاول** يسمى كلتا طبيعيا **والثاني**
كلتا منطقييا **والثالث** كلتا عقلية وكلتا الطبيعي موجود
في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود
موجود واما الكلبيات الاخرى في وجودها في الخارج خلاف

والمنظر فيه غير المنطقي **الثاني** الكلي متساويان صدق
كل منهما على كل ما صدق عليه كالانسان والناطق وبنهما عموم
وخصوص مطلق ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير
كالحيوان والانسان وبنهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل
منهما على بعض ما صدق عليه الاخر فقط كالحيوان والابيض ومثبان
ان لم يصدق شئ منهما على شئ مما صدق عليه الاخر كالانسان
والفارس ونقيض المتساويان متساويان والا لصدق احدهما
على ما لا يصدق عليه الاخر فنصدق احدهما المتساويان وبين على ما لا يصدق عليه الاخر
وهو محال ونقيض الاعم من شئ مطلقا اخص من نقيض الاخص
مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير
عكس **اما الاول** فلانه لو لا ذلك لصدق عين الاخص على
بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص
بدون الاعم وهو محال **واما الثاني** فلانه لو لا ذلك لصدق
نقيض الاعم على كل ما صدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم لصدق
الاخص على كل الاعم وهو محال والاعم من شئ من وجه ليس بين
نقيضيهما عموم اصلا لاختلاف شئ من اليوم بين عين الاعم مطلقا
وبين نقيض الاخص مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقا
وعين الاخص ونقيضا المتباينين متباينان بتباينهما
لانهما ان لم يصدق معا اصلا كاللاجو واللاعدم كان بينهما تباين
كلي وان صدقا معا كالانسان واللافرس كان بينهما تباين جزئي
فضرورة صدق احد التباينين مع بعض الاخر فقط فالتباين الجزئي

الجزئي لازم جزئيا **البرهان** الجزئي كما يقال على ان المذكور المستحي
بالحقيقي فكل ذلك يقال على كل اخص تحت الاعم ويسمى الجزئي
الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي
دون العكس **اما الاول** فلانه لا يصدق كل اخص تحت الماهية
المعزاة عن المسخحات **واما الثاني** فلان كون الجزئي الاضافي
كليا وامتناع ان يكون الجزئي الحقيقي كذلك **الخامس** النوع
كما يقال على ما ذكرناه ويقال ان النوع الحقيقي فكل ذلك يقال على
كل ما يصدق عليه وعلى غيرها الجنس في جواب هو قوله لا لا
ويسمى النوع المضافي ومما يصدق لانه اما اعم الانواع وهو النوع
العالي كما جسم او اخرها وهو النوع السافل كالانسان
ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العالي وهو نوع
المتوسط كالحيوان والجسم النامي او مابين الكلي وهو النوع المفرد
كالعقل فكلنا ان الجاهل جنس له مراتب الاجناس ايضا
هذه الاربعة لكن العالي كما الجاهل في مراتب الاجناس يسمى جنس
الاجناس لا السافل كالحيوان ومقال المتوسط فيها الجسم
النامي والجسم ومقال الجنس المفرد كالعقل فكلنا ان الجاهل
ليس جنس له والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كما لانواع
المتوسط والحقيقي موجود بدون الاضافي كما لحقايق البسيطة
فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما اعم من الاخر من وجه
الصدق على النوع السافل رتبة المقول في جواب ما هو
كان مذكورا بما مطابقة يستحق واقعا في طريق ما هو كالجواهر

او الما خلق بالشيء الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال
 عما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالمتن يستحق داخل في جواب
 ما هو كل جسم انساني والانس والمخلوق بالارادة الالهية
 الحيوان بالمتن والجنس العالي جاز ان يكون له فضل يقوم
 بجازا من كبره من امرين متساويين او امور متساوية ويجب
 ان يكون له فضل يقوم به ويتبع ان يكون له فضل يقتسمه
 والمتوسطات يجب ان يكون لها فضل تقوم بها وفضل
 تفهمها وكل فضل يقوم بها في ذنوب يقوم اساق من غير عكس
 كلي وكل فضل يقتسم اساق فهو يقتسم العالي من غير عكس كلي
الفصل الرابع في التوقيفات المعرف لث في هو الذي يستلزم
 تصور تصور ان شي او اميتارة عن كل ما عداه وهو لا يجوز ان
 يكون نفس الالهية لان المعرفة معلوم قبل المعرفة وان
 لا يعلم قبل نفسه ولا اتم منه لقصوره عن افادة التعريف والحق
 منه كونه اخص من غيره ولها في العموم والخصوص ويستحق
 تاما ان كان بالجنس والفعل القريب وهذا اذا كان
 بالفعل القريب وحده او به وبالجنس البعيد ورسمنا تاما
 ان كان بالجنس القريب والخاصة ورسمنا تاما ان كان
 بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد يجب الاخر اذ هو تعريف
 الشئ وبما يربو به في المعرفة والجهالة كقريب الحركة بما ليس
 به من الحركة والنزوح بما ليس به من النزوح الشئ بما لا يعرف الاله
 سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الا ان تخرج اول ثم يقال نزوح

انما خلق الكيفية بالشيء الناطق
 والاشياء بالمتن والاشياء
 انما خلق الكيفية بالشيء الناطق
 والاشياء بالمتن والاشياء

الزوج هو المقسم بين ثم يقال للشئ وبيان
 الشئ ان اللذان لا يفضل احدهما عن الاخر ثم يقال للشئ ان
 على الانسان ويجب ان يحسن ان يستفاد الفاظ غريبة
 وهي غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى ان الله لم يكن
 مقفوتا للفضل تمت بعون الله العلي

المقالة الثانية في القضاء والحكامها او فيها
 مقدمة وثلاث فصول **اما المقدمة** في تعريف القضية
 واقربها الاولية القضية قول يتبع ان يقال ان لثا لثا مساو
 فيه او كاذب فيه وهي اما حلية ان اخذت طرفيها الى فردين
 كقولنا زيد عالم زيد ليس بعالم او سلمة طيبة ان لم تكن
اما متعلقة وهي التي يحكم فيها بصديق قضية او لا صديقا
 على تقدير اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان
 هذا انسانا فهو حمار **واما منفصلة** وهي التي يحكم فيها بالانفصال
 بين قضيتين في العدد والكذب معا او في احدهما فقط او نفيه
 كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرعا او ليس اما ان يكون
 هذا انسانا حيوانا او سورا **الفصل الاول في الحلية** وفيه
 اربعة مباهج **الحرف الاول** في اجزائها واقربها الحلية
 انما يتحقق باجزاء المفرد محكوم عليه يسمى بمؤدعا ومحكوم به
 ويسمى بمحمول ونسبة بينهما بربط اليك بالموضع والذو واللات
 عليها يسمى رابطة وهو في قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية
 حينية ملائمة وقد حذف الرابطة في بعض النسخ مشهور

ممكن ان يكونا القضية **ج** شئنا انية وهذه النسبة ان كانت شئنا
 بها يتبع ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان
 حيوان وان كانت شئنا بها يتبع ان يقال ان الموضوع ليس محمول
 فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحمار وموضوع الحملية
 ان كان شئنا معين سميت مخصوصة وشئنا غير معين وان كان كلياً
 فان يتبع فيها كمية افراد ما صدق عليه الحكم يسمى التفظظ ان
 عليها سور سميت القضية محصورة ومسورة وفي اربع لانه
 ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي الكلية وهي اما موجبة
 وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها لا شئ
 او لا واحد كقولنا لا شئ او لا واحد من اشياء الجحاد وان يتبع فيها
 ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية فهي اما موجبة وسورها
 بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان انسان واما سالبة
 وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس
 كل حيوان انسان اما وان لم يتبع فيها كمية الافراد فان لم يتصل
 لان لصدق كلياته وجزئية سميت القضية طبعية كقولنا
 الحيوان جنس والانسان نوع وان ملئت له لا سميت مهملية
 كقولنا الانسان في جنس الانسان ليس في جنس وهو في قوة
 الجزئية لانه متى صدق الانسان في جنس صدق بعض الانسان في جنس
 وبالعكس **الحرف الثاني** في تحقق المحصورات الاربع كقولنا
 كل **ج** تستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما هو موجود كان
ج من الافراد الممكنة فهو محسوس او وجد كان **ب** اي كل ما هو ملزم **ج**

ج فهو ملزم **ب** وتارة بحسب الخارج ومعناه كل **ج** في الخارج ملزم
 كان **ج** في حال الحكم او قبله او بعده فهو **ب** في الخارج والفرق بين
 الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شئ من المبرعات في الخارج يصح
 ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد
 من الاشكال في الخارج الا المربع لصح ان يقال كل شكل مربع بالاعتبار
 الثاني دون الاول وعلى هذا فحق المحصورات الباقية **الحرف**
الثاني في العدول والتحصيل حرف السلب ان كان جزء من الموضوع
 كقولنا اللحي جاز او من المحمول كقولنا الجحاد لا عالم او منها جميعا
 سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزء
 الشئ منها سميت محصلة ان كانت موجبة وبسبب ان كانت
 سالبة والاعتبار بالاجاب القضية وسلبها بالنسبة الشئانية
 والسلبية لا يطر في القضية فان قولنا كل ما ليس في فهو لا عالم
 موجبة مع ان طرفيها عدميان وقولنا لا شئ من الملحكت ب ك
 سالبة مع ان طرفيها وجوديان والسلبية البسيطة اعم من
 الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون
 الايجاب فان الايجاب لا يتحقق الا على وجود تحقق كما في الخارجية
 الموضوع او مقدركا في الحقيقة الموضوع واما اذا كان الموضوع موجوداً
 فانها متساويان والفرق بينهما في التفظظ اما في السلبية فالقضية
 موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان قدمت
 عنهما واما في الشئانية فبالنسبة او بالاطلاق على شخص لفظ غير
 اولاً بالاجاب المعدول واللفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس

الحث الرابع في العطف بالواجبة لآلة النسبة المحولات إلى الموضوعات
من كيفية الإجابة كانت الصفة أو السلبية كالضرورة والادوام
واللاخوة واللاادوام وتسمى تلك كيفية مادة العرفية واللفظ
العال عليها يستعمل القيمة والقضايا الموجبة التي جرت العادة
بالبحث عنها وعن أحكامها تلك من قضية منها بسببها وهي
التي حقيقتها إيجاب فقط ومنها مركب وهي حقيقتها مركبة
من إيجاب سلب البسائط **الاولى** الضرورية المطلقة
وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام
ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة قلنا ثبوت حيوان وبالضرورة
لا شيء من الالوان **الثانية** الدائمة المطلقة وهي التي تحكم
فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع
موجودا ومن أمثلتها **الثالثة** المتشعبة المطلقة
العامّة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه
عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كائن متحرك لا يتأصل
بما دام كائنا وبالضرورة لا شيء من الكائنات بساكن إلا بتأصل
بما دام كائنا **الرابعة** العرفية العامة وهي التي تحكم فيها بدوام
ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع أو مثالها
إيجابا وسلبا ما تراه **الخامسة** المطلقة العامة وهي التي
تحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل كقولنا
بالاطلاق العام كل شيء متحرك وبلا اطلاق العام لا شيء
من الالوان **سادسة** الممكنة العامة وهي التي

وهي التي تحكم فيها بارتفاع الضرورية المطلقة عن الجانب
الخاص كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبلا امكان
العام لا شيء من النار باردة **وأمّا المركبات** فتشع **الاولى**
المتشعبة المطلقة الخاصة وهي المتشعبة المطلقة العامّة مع قيد الادوام
ممكنات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كائن
متحرك لا يتأصل بما دام كائنا لا دائما فتشع كبرها من موجبة متشعبة
عامّة وسالبة مطلقة عامّة وان كانت سالبة كقولنا
بالضرورة لا شيء من الكائنات ساكن الا بتأصل بما دام كائنا لا دائما
فتشع كبرها من سالبة متشعبة عامّة وموجبة مطلقة عامّة
الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد الادوام
ممكنات فان كانت موجبة فتشع كبرها من موجبة عرفية عامّة
وسالبة مطلقة عامّة وموجبة مطلقة عامّة ومثالها
إيجابا وسلبا ما تراه **الثالثة** الوجودية لآلة الضرورية وهي المطلقة
العامّة مع قيد اللاحقة كقولنا فان كانت موجبة كقولنا
كل كائن متحرك بالفعل لا بالضرورة فتشع كبرها من موجبة
مطلقة عامّة وسالبة ممكنة عامّة وان كانت سالبة كقولنا
لا شيء من الالوان بغير حرك بالفعل لا بالضرورة فتشع كبرها
من سالبة مطلقة عامّة وموجبة ممكنة عامّة **الرابعة**
الوجودية للادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد الادوام
ممكنات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتشع كبرها من
مطلقة عامّة عامتين احداهما موجبة والاخر سالبة ومثالها

وان كانت سالبة فتشع كبرها من سالبة عريضة عامّة مع

ايجابا وسلبا مادة **الخامسة** الواقعية وهي التي يحكم فيها
 بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين
 من اوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام كالحديث وهي
 ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر خفيف وقت
 ميلولة الارض بينه وبين الشمس لاننا فسر كبيرها من موجبة
 وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر يمتدح وقت
 التزج لا دائما فسر كبيرها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة
 مطلقة عامة **السادسة** المشتقة وهي التي يحكم فيها
 بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين
 من اوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام كحجب الذات وهي
 ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متف في وقت ما
 لا دائما فسر كبيرها من موجبة مشتقة مطلقة وسالبة مطلقة
 عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان
 يمتدح في وقت ما لا دائما فسر كبيرها من سالبة مشتقة مطلقة
 عامة **السابعة** الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع
 الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهي سواء
 كانت موجبة كقولنا بالامكان الخالص كل انسان كاتب
 او سالبة كقولنا بالامكان الخالص لا شيء من الانسان
 بكاتب فسر كبيرها من ممكنين عامين احدهما موجبة والاخرى
 سالبة والعنابر بطلان الادوام انشادة الى مطلقة

الى مطلقة عامة واللازمة انشادة الى ممكنة عامة
 من الفئتين الكيفية موافقتين الكلية للقضية الحقيقية
 بها **الفصل الثاني** في اقسام الشرطية الجزء الاول منها
 يسمى مقدما والثاني تاليا اما المتصلة فاما لزومية وهي التي
 يحكم بصديق الشا الى غيرها على صديق المقدم بعلaque منها توجب
 ذلك كما لعلته والتفانيق وانما اتفاقية وهي التي تكون فلك
 فيها مجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان
 ناطقا فالحمار ناطق وانما المنفصلة فاما حقيقية وهي التي
 يحكم فيها بالتسا في بين جزئها في الصدق والكذب معا كقولنا
 اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وانما مانعة الخ وهي التي يحكم
 فيها بالتسا في بين جزئها في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون
 هذا الشيء جزءا او شجرا وانما مانعة الخ وهي التي يحكم فيها بالتسا في
 بين جزئها في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر
 وانما ان لا يترك وكل واحد من هذه الثلاث اما عارضة
 وهي التي يكون التنا في فيها لذاتي الجزئي كافي في الامثلة المذكورة
 وانما اتفاقية وهي التي يكون التنا في فيها مجرد الاتفاق
 كقولنا للاسود الكالكات اما ان يكون اسودا او كالكات حقيقة
 او لا اسودا او كالكات مانعة الخ او اسودا او كالكات مانعة الخلو
 وسالبة كل واحدة من هذه القضا بالانسان وهي التي يرفع
 ما يحكم في موجبتها في سالبة الذوم شمس سالبة لزومية
 وسالبة العناد منها يسمى سالبة عنادية وسالبة

اتفاقية والمتصلة الموجبة تصديق صادقين وعن
 كاذبين وعن مجهولين الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال
 صادق وعن عكس لا متناع استلزام الصادق الكاذب
 والكذب عن جريين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق
 وبالعكس وعن صادقين أو كاذبين لزومية وأما الكاذب
 اتفاقية فكذلك بغير صادقين محال والمتصلة الموجبة الحقيقية
 تصديق كاذب وصادق وكذب عن صادقين وكاذبين وما نفع
 الجمع بصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب كذب عن صادقين
 وما نفع الخلو بصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وكذب
 عن كاذبين والسالبة بصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما
 تصديق وكلية الشرطية ان يكون التالي لازما او معاندا للتقدم
 على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها وهي البوض التي تحصل
 بسبب الاقران الامور التي يمكن اجتماعها وان لم يكن
 كذلك على بوض هذه الاوضاع والخصوصية ان تكون كذلك على بوض
 معين وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومما ومن وفي
 المتصلة وأما سور السالبة الكلية فيهما ليس البينة والموجبة
 الجزئية قد يكون والسالبة الجزئية قد لا تكون وبإدخال حرف
 السلب على سور الإيجاب الكلية والمهمة باطلاق لفظ لو وان
 واذا في المتصلة وأما واذا في المتصلة والشرطية قد تنسب
 عن حلتين وعن متعلتين وعن منفصلتين وعن متصلة
 وعن جمليّة ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحد

واحدة من الثمانية الأخيرة في المتصلة ينقسم الى قسمين لا متناه
 مقدما عن تاليها بالجميع بخلاف المتصلة فان مقدما انما
 يتميز عن تاليها بالذات فقط فان اسم المنفصلات متعددة والمنفصلات
 ستة وأما الامثلة فليكن باستحواجها من ذلك **القول**
الثالث في احكام القضايا وفيه أربعة مباحث **الحق الاول**
 في الكثرة من واحد بانه اختلاف قضيتين بالسلبيات
 بحيث يقتضي لانه ان تكون احداها صادقة والاخرى كاذبة
 ولا يتحقق التناقض في الخصوصيين الا عند اتحاد الموضوع
 ويندرج فيه وحدة السطح والجزء والكل وعند اتحاد المحمول
 ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والاضافة والقوة
 والفعل وفي المحصورين لابد من ذلك من الاختلاف بالكلية
 لصدق الجزئيين وكذب الكلين في كل مادة يكون الموضوع فيه
 اعم من المحمول ولانه من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الكلين
 وكذب الجزئيين في مادة الامكان **فنتقن** الضرورية
 المطلقة الممكنة العامة وبالعكس لان سلب الضرورة مع
 الضرورة ما يناقضان جرما ونقيض الامة المطلقة العامة
 لان السلب في كل الاوقات ينافيها بالاجاب في البوض وبالعكس
 ونقيض الشرطية العامة الجنبية الممكنة اعني التي حكم فيها
 برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب الخلف كقولنا كل من
 ذات الجنب بل ان يسفل في بعض اوقات كونه جنبا ونقيض
 العرفية العامة الجنبية المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت



بالامكان العام الذي هو علم الجهات لكنه الضرورية اخذ
 البسائط والوقعية اخذت البركات الباقية ومتى لم تنكس
 لم تنكس شئ منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم
 لانعكاس الخاص واما الموجبات الكلية كانت اوجزية فلا تنكس
 كلية لاحتمال كون الجمول اعم من الموضوع واما في الجهة فالضرورة
 والدائمة والخاصات ان تنكس حينئذ مطلقة لانه اذا صدق
 كل **ج ب** باحدى الجهات الاربع المذكورة فبعض **ب ب ج** حين هو **ب**
 والافلاش من **ب ب ج** مادام **ب** وهو مع الاصل فتنتج لاشئ من
ج ج واما في الضرورية والدائمة ومادام **ج ج** في العالمين وهو محال
 واما الخاصات ان تنكس حينئذ مطلقة مفيدة بالادوام
 اما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لها استمرارها واما قيدا لا دوام
 في الاصل الكلي فلانه لو كذب لصدق كل **ب ب ج** دائما فتنتج الى الجزء
 الاول من الاصل هو قد ان بالضرورة او دائما كل **ج ب** مادام **ج** ينتج
 كل **ب ب** دائما فتنتج الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لاشئ
 من **ج ب** بالاطلاق العام ينتج لاشئ من **ب ب** بالاطلاق العام
 فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال واما في الجزئي فيفرض الموضوع
 وهو **ج ب** بالافعال والامكان **ج** دائما وب **ج** دائما لا دوام البقاء لا دوام
 الجسيم كذا لازم باطل لثبوت الاستمرار لا دوام واما الوقعية ان
 الوجوديات والمطلقة العامة فتتنكس مطلقة عامة
 لانه اذا صدق كل **ج ب** باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض
ب ب ج بالاطلاق العام والافلاش من **ب ب ج** دائما وهو مع الاصل

من الاصل ينتج لاشئ من **ج ج** دائما وهو محال وان شئت
 عكست نقضين العكس في الموجبات ليعقد نقض الاصل والافلاش
 منه واما المنكسات فيهما في الانعكاس وعدمه غير معلوم لوقوع
 البرهان المذكور في الانعكاس فيهما على انعكاس البنية الضرورية
 كنهها او على انتاج المعرفي الممكنة مع الكبري الضرورية في الكلي
 الاولين الذين كل منهما غير محقق لعدم النظر به بل بوجوب الانعكاس
 الكلي وعدمه واما **الشرعية** في المتصلة الموجبة فتنتج حينئذ
 جزئية واللبنة الكلية لبنة كلية او لو صدق نقض
 العكس لا تنظم مع الامريقات منتجي المحال واما لبنة الجزئية
 فلا تنكس لصدق قولنا قد يكون او لا كان هذا حيوانا فهو انش
 مع كذب العكس لعدم الاستمرار واما المنفصلة فلا يتصور فيها
 العكس لعدم الاستمرار بين جزئياتها بطبع **البحت الثالث** في عكس
 النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقض الثاني
 والثاني عكس الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقة في الصدق
 فاما الموجبات فان كانت كلية فتنبه منها وهي التي لا تنكس
 سواء برأيا للعكس المستوي لا تنكس لانه يصدق بالضرورة لكل
 قول ليس بمختلف وقت التبريد لا دائما دون عكسه لما عرفت
 وتنكس الضرورية والدائمة وائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
 او دائما كل **ج ب** فاما لاشئ مما ليس **ب ب ج** والافلاش مما ليس
ب ب ج بالافعال وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس **ب ب ج** فهو **ب**
 بالضرورة في الضرورية واما في الدائمة وهو محال راق النظر

والعرفية العامين فانكش عرفت عامة كلية لانه اذا صدق
 بالضرورة او دائما كل **ج** ما دام **ج** فذا عاما لا شيء مما ليس **ب** **ج**
 ما دام ليس **ب** والا فبعض ما ليس **ب** **ج** حين هو ليس **ب**
 وهو مع الاصل يخرج بعض ما ليس **ب** فهو **ب** حين هو ليس **ب**
 وهو محال واما الخاص فان فينكش عرفت عامة لا دائما في البعض
 اما العرفية العامة فلا تستلزم العامين اياها واما انه يصدق
 بعض ما ليس **ب** **ج** بالاطلاق العام والا فلا شيء مما ليس **ب**
ج دائما فينكش لا شيء مما **ج** ليس **ب** دائما وقد كان لا شيء من
ج **ب** بالفعل حكم الملا واما ويلزمه كل **ج** فهو ليس **ب** بالفعل لوجود
 الموضوع هذا خلف وان كانت جزئية فالخاصات ان ينكش عرفت
 خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض **ج** **ب** ما دام **ج** لا دائما
 فبعض الموضوع وهو **ج** وقد ليس **ب** بالفعل ملا واما ثبوت البتة
 وليس **ج** ما دام ليس **ب** والا لكان **ج** حين هو ليس **ب** فليس
ب حين هو **ج** وقد كان **ب** ما دام **ج** هذا خلف **ج** **ب** بالفعل
 وهو لا فبعض ما ليس **ب** ليس **ج** ما دام ليس **ب** لا دائما وهو المطلوب
 واما البداهة فلا تنكش برمدى قولنا بعض الحيوان ليس بانسان
 بالضرورة المطلقة وبعض القر ليس ككل بالضرورة الوقفية
 دون عكسها ومتى لم تنكش لم ينكش شيء منها لما عرفت في
 العكس المستوي واما السوالب كلية كانت او جزئية فلا تنكش
 كلية لاحتمال كون الموضوع اعم من نقيض موضوع وتنكش الخاص
 جزئية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من **ج** **ب**

ب ما دام **ج** لا دائما فبعض الموضوع وهو ليس **ب** بالفعل
ج في بعض اوقات ليس **ب** في جميع الاوقات فبعض ما ليس
ب فهو **ج** في بعض اوقات ليس **ب** وهو المتيقن واما الوقفية كانت
 والوجوديات فانكش مطلقة عامة لانه اذا صدق لا شيء
 من **ج** **ب** باحدى هذه الجملات فبعض الموضوع وهو ليس **ب**
 بالفعل **ج** فبعض ما ليس **ب** فهو **ج** بالفعل وهو المطلوب
 وهكذا تبين حكموس جزئياتها واما بواجب السوالب والشرطية
 موجبة كانت او سلبية فغير معلومة الا فكاس لعدم الظفر
 بالبرهان **الحق الربيع** في توارم الشرطيات اما المتعلقة
 الموجبة الكلية فتستلزم متفصلة مانعة **الحق** من عين المقدم
 ونقيض التالي وما نفعه الخ من نقيض المقدم وعين التالي
 متعكسين عليها والا لبطال التزم والافعال والمفصلة
 الحقيقية تستلزم اربع مفصلات مقدم اثنين عين احدي
 الجزئيين وتاليهما نقيض الاخر ومقدم اخر بين نقيض احدي
 الجزئيين وتاليهما عين الاخر وكل واحدة من غير الحقيقة
 مستلزمة للاخرى مركبة من نقيض الجزئين **المقالة الثانية**
في القياس وفيها خمسة دصول **الفصل الاول** في تعريف
 القياس او اما لاولية القياس قول موافق من قضايها
 اذا سلمت لزمت عنهما لذاتها قول اخر وهو استثنائي ان كان
 عين النتيجة او نقيضها مذكور فبعض بالفعل كقولك ان كل هذا جسم
 فهو نقيض لانه جسم فهو نقيض وهو بعيدة مذكور فبعض ووقلت لانه

ليس محتمل ان ينتج ان يكون جسم ونقطة هاهنا فانه لو رقبه واقتراني ان
لم يكن كذا كقول كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم
حادث وليس هو ولا نقضه مذكور فبقية وموضع المطلوب فيه
يستحق احوال شمولية كبر والقضية التي جعلت جزء قياس يستحق مقدرة
والمقدمة التي فيها الاخر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والكبرى
بينها احد الاوسط واقتران الصغرى بالكبرى تسمى قرينة وضربا بالهيئة
الحاصل من كيفية وضع الحد الاوسط بالنسبة الى الطرفين الاخرين
يسمى شكلا وهو اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيها فهو الشكل الثاني وان كان
موضوعا فيها فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى
محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع اما الاول فشطره الى ب الصغرى
والا لم يندرج الا صغرى الاوسط وكلية الكبرى والا لا حمل ان يكون
البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاوسط وحزوبه
الناجحة اربعة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا
كل ج ب وكل ب ا وكل ا ج الثاني من كليتين والكبرى كلية
والصغرى موجبة ينتج كلية كلية كقولنا كل ج ب ولا شئ
من ب فلا شئ من ج الثالث من موجبتين والصغرى جزئية
ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع
من موجبة جزئية صغرى وكلية كلية كبرى ينتج كلية جزئية
كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ب ا فبعض ج ليس ا ونساج
هذا الشكل خمسة بنائها واما الشكل الثاني فشطره اختلاف مقدمتين

مقدمتين بالكيف وكلية الكبرى والا حصل الاختلاف الموجب لعدم
الاشتراك وهو صدق القياس مع ابي النتيجة تارة ومبطلها
اخرى ولا ينتج الا ب البتة وحزوبه الناجحة ايضا اربعة الاول
من كليتين والصغرى موجبة ينتج كلية كلية كقولنا كل ج ب
ولا شئ من ب فلا شئ من ج ابا خلاف وهو من نقيض
النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبالفكاس الكبرى برة
الى الاول الثاني من كليتين والكبرى من موجبة ينتج كلية
كلية كقولنا لا شئ من ج ب وكل ب ا فلا شئ من ج ابا خلاف
وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة
جزئية صغرى وكلية كلية كبرى ينتج كلية كلية كقولنا بعض
ج ب ولا شئ من ب فلا شئ من ج ابا خلاف وبكس
الكبرى لبرج الى الاول وبعض موضع الجزئية وفكس ب ولا شئ
من ب فلا شئ من ج ا ثم نقول بعض ج د ولا شئ من د ا
فبعض ج ليس ا الرابع من كلية جزئية صغرى وموجبة
كلية كبرى ينتج كلية جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا
اب فبعض ج ليس ا با خلاف واما الشكل الثالث فشطره
موجبة الصغرى والا حصل الاختلاف كلية احدى مقدمتين والا فلا
البعض المحكوم عليه بالا صغرى غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلم يجب
المقدمة ولا ينتج الا الجزئية وحزوبه الناجحة ستة الاول من
موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا
فبعض ج ابا خلاف وهو من نقيض النتيجة الى الصغرى ينتج نقيض

الخاصين فلهذا ما ذكرناه من الاختلاف **الفصل الثاني**
 في المحركات اما الشكل الاول فيجب له فعلية الصغرى والنتيجة
 فيه كالكبرى ان كانت غير المتشعبة والنتيجه والافعال الصغرى
 محذوف عنها قيد الضرورة واللازم والضرورة المحصورة
 بالصغرى ان كانت آتية الى صين واما الشكل الثاني فيكون
 فشرطه يجب له امران احدهما صدق الدوام على الصغرى او كون
 الكبرى من القضايا المنفصلة السوالب والثاني ان لا يستعمل
 الممكنة الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبريات المتشعبة
 والنتيجة دايمة ان صدق الدوام على احد مقدميها والافعال الصغرى
 محذوف عنها الملازم والدوام والضرورة والضرورة كانت
 واما الشكل الثالث فشرطه فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان
 كانت غير اربع والافعال الصغرى محذوف عنها الملازم وان كانت
 الكبرى احدى العامين ومضمونا اليه ان كانت احدى العامين
 واما الشكل الرابع فشرطه انما يجب له امران وجهه الاول
 كون القياس فيه من العمليات الثاني انكاس السالبة
 المستعملة في الثالث صدق الدوام على صغرى الضرب الثالث
 او الوفي العام على كراه الرابع كون الكبرى في الثاني من المنفصلة
 السوالب الخامس كون الصغرى في الثاني من احدى العامين
 والكبرى مما يصدق عليها الوفي العام والنتيجة في الضرب الاول
 عكس الصغرى ان صدق الدوام عليها والقياس من السعة المنفصلة
 السوالب والامثلة عامة وفي الضرب الثالث دايمة ان صدق

على العامين
 وصدق
 اليها ان كانت

ان صدق الدوام عليها والقياس من السعة المنفصلة السوالب
 والامثلة عامة وفي الضرب الثالث دايمة ان صدق الدوام
 على احدى مقدمتيه والافعال الصغرى وفي الرابع والى من
 دايمة ان صدق الدوام على الكبرى والافعال الصغرى محذوف
 عنها الملازم وفي الثاني كافي الشكل الثاني بعد عكس الصغرى
 وفي الثاني كافي الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثاني عكس
 النتيجة بعد عكس ترتيب **الفصل الثالث** في الاقترانيات
 العائمة من الشرطيات وهي خمسة اقسام **القسم الاول** ما
 يتكبد من المقدمات والمطبوع منه ما كانت الشرطية في جزئها من
 المقدمات ويتوقف الاشكال الرابع فيد لانه ان كان ثانيا في
 الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان ثانيا في الشكل
 الثاني وان كان مقدما فيها فهو الشكل الثالث وان كان
 مقدما في الصغرى ثانيا في الكبرى فهو الشكل الرابع وسرابط
 الانتاج وعد والضروب والنتيجة والكمية والكييفية في كل
 شكل كافي الخليليات من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل
 الاول كلما كان **اب** رخ وكلما كان **ج** وفرد ينتج كلما كان **اب**
فرد القسم الثاني ما يتكبد من المقدمات والمطبوع عنه
 ما كانت الشرطية في جزئها من المقدمات كقولنا اما كل **اب**
 او كل **ج** واما كل **د** او كل **ز** ينتج اما كل **اب** او كل **ج** او كل
ز لا ينتج خلق الواقع **ج** مقدم في الثاني كلف وعن احد الامرين
 الاخرين ويتوقف الاشكال الرابع فيد لانه ان كان ثانيا في

الي ان يجعل المطلوب وهو اما موصول النتائج كقولنا كل ج ب
 وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه
 واما موصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه
 ج ه الثاني القياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه
 كقولنا لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا على انها مقدمة
 صادقة فينتج لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ا لكن ليس كل ج ا
 عيا انه امر محال فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب **الثالث الالزام**
 وهو الحكم على كل لوجوده في اكثر خبراته كقولنا كل حيوان يتحرك فكل لا سفل
 عند المضغ لان الانسان وابنه بايم والسباع كذلك وهو لا يفيد يقين
 لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه المسألة الخالية كالتبع **الرابع التمثيل**
 وهو اثبات حكم في جزئي واحد في جزئي اخر لمفهوم مشترك بينهما كقولنا العالم
 مؤلف من حادثات كالبنيان واشتوا عليه المعنى المشترك بالذوران
 وبالقسيم غير المردود بين النقي والاثبات كقولهم علة الخدوش اما
 الثاني وكذا الاخير ان باطلان بالتحلف فتبين الاول وهو ضعيف
 اما الدوران فكان اجزاء الاخير وبالسبب من انهما ليست بعلة
 واما القسيم فالخبر لم يجر علة غير المذكور ويتقدم به علم عليه المنزلة
 في المقيس عليه لا يلزم علة في المقيس لجاز ان يكون خصوصية
 المقيس عليه شرطاً للعلة او خصوصية المقيس مانعة منها **واما**
الخاتمة ففيها بحثان الاول في موارد الاقضية وهي يقينية
 وغير يقينية اما اليقينية فتد اوليات وهي قضايا
 تتحقق فيها كافي في الجزم بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء ومن هذا

واحد

ومن ههنا وهي قضايا يحكم فيها بقوي ظاهرة او باطنة
 كما يحكم بان الشمس مضيئة وان لنا خفا وعظبا ومجرات وهي
 قضايا يحكم بها المتبادرات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان
 شرب السم يقتل موقفاً سهلاً وحديثات وهي قضايا يحكم بها بحديث
 قوتي من النفس مفيدة للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس
 والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ومتواترات
 وهي قضايا يحكم بها الكثرة الشبهات بعد العلم بعدم امتناعها والاثبات
 من التواطؤ عليها كالحكم بوجوب مكة وبقداد ولا يخرج من الشبهات
 في عدد بل اليقين هو القاضي بحال العدد والعلم الحصري من التجربة والحس
 والتواتر ليس حجة على الغير وقضايا قياستها ما هو وهي التي يحكم
 بها بواسطة الاتقياب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان الاربع
 زوج لانقها بمقتضى وبين القياس المؤلف من هذه الستة
 يسمى برهاناً وهو اما لمحي وهو الذي الحد الاوسط فيه علة للنسبة
 في الذهن والعيان خارج كقولنا هذا متعفن الاخلط وكل متعفن الاخلط
 محموم فهذا محموم واما التي وهو الذي الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن
 فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلط فهذا متعفن الاخلط
 واما غير اليقينية فتستمر مشهورات وهي قضايا يحكم بها
 لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة او رقة او حمية او انتفاكات
 من عادات وشرايع واداب والفرق بينهما وبين الاوليات لان
 الانسان لو خي نفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف
 الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة مذموم

ومراعات الضعفاء محدودة ومن هذه يكون صادقا وما يكون
 كاذبا وكل قوم مشهورات ولا يهل كل صناعة بحسبها ومساكنات
 وهي قضايا مسلم من الخصم فينبغي عليها الكلام لدفعه كنسليم
 الفقهاء مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى
 جدلا والنزاع افتناع القاصعة درك البرهان والرام الخصم ومقولات
 وهي قضايا يؤخذ من يعتقد فيدنا لا امر سمعنا او مز يد عقل ودين
 كما يؤخذ ذات من اهل العلم والهدو ومقولات وهي قضايا يحكم بها
 اتباعا للنظر كقولنا فلان يخطو بالليل فهو سارق والقياس
 المؤلف من هذين يسمى خطابة والنزاع منه شرعيا السامع
 فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وامر الدين وخيليات وهي قضايا
 اذا اوردت على النفس اثرت فيها تأثير عجيب من قبض ومط
 كقولهم الخمر باقوتة سيالة والعسل مرة مهدومة والقياس المؤلف
 منها يسمى شعرا والنزاع منه انفعال النفس بالشرع والتمسك
 وبروحه الازن والرموت الطيب ووهيمات وهي قضايا
 كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة كقولنا كل موجد في الدنيا
 ووراء العالم قضايا لا يفتاها ولولا دفع العقل والشرع لكانت
 من الاوليات وعرف كذب الوهم بموافقة العقل في مقدمات القياس
 النتائج لتفويض حكمه وانكاره نفسه عند الوصول الى النتيجة والقياس
 المؤلف يسمى سفسطة والنزاع منه انحام الخصم وتقليد المفا
 قياسي تقدير صورته بان لا يكون على هيئة منتجة لا خال شرط
 معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة او ما دونه بان يكون المقدمة

المقدمة والمطلوب شيئا واحدا يكون الا في متراودة كقولنا كل
 كل انسان ينسركل بشر خائف فكل انسان خائف فكل انسان خائف
 او كاذبة مشبهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا الصورة الرئيس
 الحقوس على الحائط فوس وكل انسان خائف فكل انسان خائف
 صها لة او من جهة المعنى لعدم مراعات وجود الموضوع في الموجهة كقولنا
 كل انسان فوس فوس فوس وكل انسان فوس فوس فوس فوس
 الانسان فوس ووضع الطبيعة مكان الكناية كقولنا الانسان
 حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس او اخذ الامور الذمينة
 مكان العينية وبالعكس فعليك بمرعات كل ذلك ليلا يقع في الخط
 والمستعمل للمفظة سوسطاني ان قابل بها الحكم ومسا غني
 ان قابل بها الجدي **الباب الثاني** في اجزاء العلوم وهي موضوعات
 وقد عرفت ما هي وهي حدود والموضوعات واجزائها واعاها
 الذاتية والمقدمات غير البينة في قسمها المتأخرة على سبيل
 الموضوع كقولنا ان من كل نقطتين يخط مستقيم وان لكل باي
 بعد وعياني نقطة شئ دائرة والمقدمات البينة بنفسها
 كقولنا المقادير المسماوية لمقدار واحد متساوية **مسائل**
 وهي المقوضات التي تطلب شبهة حولها الى موضوعاتها في ذلك العلم
 وموضوعاتها تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اناس ركز لا
 او مبين وقد يكون موجود مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط
 في النسبة فهو وسط من كل ما يحيط به الطرفان وقد يكون مجموع
 كقولنا كل خط يان نصفه اقل من نصفه اقل من نصفه اقل من نصفه

كقولنا كل خط فام على خط فان زاويتي جيب قائمتان او متساويتان
لها وقد يكون عرضا ذاتيا له كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل
قائمتين واتما ثمودا لها في رجة عن موضوعاتها لثلاث
ان يكون جزءا مني مطلقا بثبوته له بالبرهان

ولكن هذا اخر الكلام في هذه الرسالة

والحمد لله رب العالمين

وصلّى الله على

محمد وعلى

آله

وجبه

كتب هذه الرسالة الشريف لاعد الكاتب في علم المنطق
بعون الله العلي الاعلى **بيت** حيزه بازسون شرف
كراما كاتبين بهرته دعا اليه الكارسة شيوخك كاتبين